

المُعرب في تفسير قوافي أبي الحسن لأبي الفتح عثمان بن جني، ت ٣٩٢ هـ . دراسة منهجية توثيقية

د. عمار أمين محمد الددو

عضو هيئة التدريس في قسم اللغة العربية

في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، بجامعة القصيم

(قدم للنشر في ١٠/١٠/١٤٣٣ هـ، وقبل للنشر في ٢١/٢/١٤٣٣ هـ.)

ملخص البحث. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الكريم، وعلى آله وصحابه أجمعين، وبعد فهذا بحث يشتمل على دراسة منهجية توثيقية لمخطوط نادر ونفيس، كان في عداد المفقودات، يتوق للنظر فيه كثير من الباحثين المهتمين بالتراث العربي عامة، وعلوم العربية خاصة، وهو يبحث في باب مهم من أبواب علوم اللغة العربية، وهو علم القوافي، عنوان هذا المخطوط (المُعرب في تفسير قوافي الأخفش) للعلامة اللغوي أبي الفتح عثمان بن جني، ت ٣٩٢ هـ، شرح فيه مؤلفه أول كتاب يصل إلينا من كتب القوافي للأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، ت ٢١٥، وهذا الكتاب يعدّ من أنفس كتب القوافي وأشملها وأوسعها، وهو مصدر مهم لكثير من الكتب اللغوية وكتب القوافي التي كتبت بعده، وقد حاول هذا البحث أن يلقى الضوء على مادته، ويفصّل القول في منهجه، ويرز أهميته في الدراسات اللغوية والأدبية على حدّ سواء، كما يبين مكانته بين ما كان مثله في باب، ويوثق نسبته لابن جني، ويكشف النقاب عن عنوانه الذي صمّمه له مؤلفه، ولعل الكشف عن وجود هذا المخطوط بحّد ذاته يعدّ مغنماً، فضلاً عن دراسته، ولا سيما أنّها أول دراسة تتناوله.

مقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين.

وبعد فإن فكرة هذا البحث كانت تجول في خاطري منذ ما يزيد على أربع سنوات، وذلك حين قدر الله لي الوقوف على ثماني قطع من الرق القديم، يعود تاريخها إلى بداية القرن الخامس الهجري، مرقومة بخط أندلسي، تنبي سطورها بأنها بعض حبات عقد نفيس مفقود، اسمه (المعرب في تفسير قوافي الأخفش) للعالم اللغوي الكبير أبي الفتح عثمان بن جني، ت ٣٩٢هـ، ذلك العقد الذي يتطلّع للنظر فيه كلُّ من يعرف قدره، وينظر أمره، من الباحثين والمهتمين.

تلك الفكرة ما كنت أظنّ أنّها ستكون بحثاً يوماً ما، ذلك لأنّ ثماني قطع من كتاب كبير لا يمكن أن تعطي صورة واضحة عنه، ولكنها كانت تصلح لنشر خبرٍ صغير، يُشار فيه إلى وجود قطع معدودة، من بعض الكتب النفيسة المفقودة، إلا أنّ مشيئة الله وإرادته غالبية، فقد يسّر لي، سبحانه وتعالى، الوقوف على الجزء الأكبر من الكتاب نفسه، حين قصدتُ مكتبة الملك عبد العزيز في الرياض، لزيارة الأخ الكريم إبراهيم يحيى، وكان أوّل مخطوط يقع عليه نظري في تلك المكتبة هو هذا الكتاب، فزودني الأخ إبراهيم جزاه الله خيراً، بنسخة منه، فوجب عليّ حينئذ أن أحرر فيه بحثاً لتقرير عنوانه، وتوكيد نسبه لمؤلفه، وإيضاح منهجه، وبيان قيمته، والكشف عما فيه من جديد وزيادات على ماسواه، ونقله من عالم الضياع وعدم الوجود، إلى عالم الذكر والوجود، ليفرح به المهتمون والدّارسون، ريثما يظهر للنور، ويأخذ مكانه في المكتبة العربية.

والحقّ إنّ العملَ في كتابٍ يعود تاريخه لأكثرَ من ألفِ عامٍ ليس بالأمر الهين، ذلك لما تركه تلك السنونُ عليه من بصماتٍ واضحة، فقد تعرّض الكتابُ خلال رحلته الطويلة، لأزماتٍ حادة حوّلتَه إلى ما يشبه اللغز، لذا كان لزاماً عليّ أن أتوقف معه طويلاً لأحلّ بعض ما فيه من إشكال، وكان أوّل ما قمتُ به نسّخه كاملاً، ثم إعادة ترتيب أوراقه، مستعيناً بالله أولاً، ثم بكتاب قوافي الأَخفش، ومادة الكتاب نفسه.

أما هذا البحث، فقد أفدتُ في بناء مادته من جملة من المصادر يأتي في مقدمتها الكتاب ذاته الذي هو مدار البحث، ثم كتاب قوافي الأَخفش، وكتب القوافي الأخرى، وقد اقتضت خطته أن تكون في ستة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، عرّفت في المبحث الأول تعريفاً موجزاً، بقوافي الأَخفش، ووصفت المخطوط، وصنعت جدولاً لترتيب أوراقه، أما الأَخفش وابن جني، فلم أتحدث عنهما لشهرتهما، ولكثرة ما كُتِبَ عنهما.

ووثّقت في المبحث الثاني نسبة الكتاب لمؤلفه، وحررت عنوانه. وتحدثت في المبحث الثالث عن موضوعات الكتاب ومنهج مؤلفه في عرضها، وأفردت المبحث الرابع للحديث عن مصادر الكتاب وشواهد، وأبرزت في المبحث الخامس شخصية المؤلف في كتابه، وتحدثت في المبحث السادس عن قيمة الكتاب العلمية، وأثره فيما بعده، وفضله عما كان مثله في بابه. ثم سردت أبرز ما توصلت إليه من نتائج في خاتمته.

وقبل الختام أودّ أن أسجّل خالص شكري وتقديري للأخوين الكريمين: إبراهيم اليحيى الذي زودني بنسخة من الكتاب الأصيل، والدكتور إبراهيم المحميد

الذي أعانني بما لديه من مصادر مهمة في هذا الباب ، كما أشكر كلّ من يساهم في نشرِ هذا البحث وتقويم أوّده.

هذا والله أسأل أن يجعلَ عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأنّ يدفع به عني يوم لا ينفعُ مالٌ ولا بنونٌ ، إنّه أكرمُ مسؤولٍ ، وأفضلُ مأمولٍ .

المبحث الأول: تعريف موجز بالأصل والشرح

أولاً: التعريف بكتاب القوافي

إنّ الأصل الذي بنى عليه ابن جني كتابه هو كتاب (القوافي لأبي الحسن سعيد بن مسعدة، المعروف بالأخفش الأوسط، ت ٢١٦هـ). الذي كان أول ظهور له للنور سنة ١٩٧٠م، على يد الدكتور عزة حسن، الذي طبعه في دمشق، ثم قام بتحقيقه العلامة أحمد راتب النّفاخ، ونشره في مطابع دار القلم في بيروت، سنة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، وهو يقع في (١٧٦) صفحة مع الدراسة والفهارس، وكلاهما قد حققه على نسخة فريدة لا أخت لها في مكتبات العالم، وقد وجدتُ النّفاخ أكثر عناية بالكتاب من الدكتور عزة حسن، لذا فقد اعتمدتها في هذا البحث.

أما من حيث الموضوعات التي تناولها كتاب الأخفش فهي:

- ١- تعريف القافية.
- ٢- باب عدة القوافي وأسمائها وهي: المتكاوس، والمتراكب، والمتدارك، والمتواتر، والمترادف.
- ٣- باب الروي وما يلزم قبله وبعده من الحروف، كالوصل والخروج والردف والتأسيس.

- ٤- باب ما يلزم القوافي من الحركات: كالرَّس، والحذو، والتَّوجيه والمجرى، والتَّفاد. وما يلحقها من العيوب كالإقواء، والإكفاء، والسَّناد، والإيطاء، والنَّصب، والبأو، والتَّضمين، والرَّمَل، والتَّحريد.
- ٥- باب ما يكون رويًا من الياء والواو والألف.
- ٦- باب ما لا يكون رويًا.
- ٧- باب ما يجوز من الساكن مع المتحرك.
- ٨- باب التقييد والإطلاق.
- ٩- باب ما يجتمع في آخره ساكنان.
- ١٠- باب ما يكون فيه حرف لين مما ليس فيه ساكنان.
- ١١- باب إجماع العرب في الإنشاد واختلافها.

أما منهج مؤلفه فهو ينجح إلى الإيجاز والاختصار، والتعريف بمصطلحات هذا العلم، لأن الأخفش كما هو معروف من تلاميذ الخليل مؤسس علم القوافي، لذا فكتاب الأخفش يعدّ خطوة على طريق تأصيل علم القوافي، لذلك فقد اقتضى هذه الوقفة من ابن جني لشرحه وتفصيل القول في أهدافه ومراميه.

ثانياً: التعريف بالشرح ووصفه المادي

أما الشرح الذي هو موضوع هذه الدراسة فاسمه (المُعرب في تفسير قوافي أبي الحسن) ومؤلفه أبو الفتح عثمان بن جني، ت ٣٩٢ هـ، العالم اللغوي المشهور. هذا الكتاب كان في عداد المفقودات إلى عهد قريب، ثم شاء الله، سبحانه، أن تقع يدي على نسخة نادرة منه، يزيد عمرها على عشرة قرون وربع القرن، مرقومة على الرقّ بخط أندلسي، في شهر ذي الحجة من سنة سبع وأربع مئة للهجرة (٤٠٧ هـ)، تقع في (٦٦) ورقة، في كل صفحة (١٣) سطراً، اعترها شيء من النقص

في أولها، وثمة خرم لبعض الأوراق في وسطها، أوراقها مفككة، وغير مرتبة ولا يوجد فيها تعقيية، وبعد ترتيبها تبين لي أنّ ابن جني قد وزع مادة كتابه على قسمين رئيسين، أفرد الأول منهما لشرح كتاب القوافي، وجعل الثاني لبيان اشتقاق مصطلحات علم القوافي.

القسم الأول

فهو يشكل معظم الكتاب، وفي أوله وقع الخرم الشديد، للأسف، إذ عثرت على (٤٠) ورقة منه، تبدأ أولها بقول الأخفش: « أنك تدخل فيه ما يعمل فيه فتصرفه » وهذه العبارة تقع في الصفحة ٦٤ من كتاب القوافي بتحقيق النفاخ، الذي يبلغ مع التحقيق ١٢٧ صفحة.

أما نهاية هذا القسم فهي وإن كانت تامة في المخطوط، إلا أنها لم تكن كذلك في النسخ التي اعتمد عليها ابن جني عند شرحه للكتاب، فقد صرّح أنه اعتمد على أكثر من نسخة وأنّ في بعضها زيادات، لذا فقد صرّح في ثلاثة مواضع من هذا القسم بنهاية الكتاب، وذلك حسب نهاية كل نسخة، إذ قال في نهاية النسخة الأولى بعد أن أتم شرح آخر عبارة للأخفش فيها وهي قوله: « ولكنه أراد الوصل فجعل المدة دليلاً عليه.هـ. »: « آخر كتاب أبي علي » وهذا يعني أن نسخة شيخه أبي علي الفارسي كانت تحت يده، وهي تنتهي بما تقدم من قول الأخفش.

ثم أعقبها بفقرة صغيرة للأخفش، استدرکها من نسخة أخرى ولم يشرحها فقال: « قال أبو الحسن: « والواو التي في (لم يدعو) و الياء التي في (لم يقضي) والألف التي في (لم يخشى) زوائد للمد ولسن بالأصول، لأن الأصل لا يجيء في هذا

مجزوماً» ع^(١): ليس هذا الفصل في آخر نسخة أبي علي؛ وإنما هو زائد في بعض النسخ، وقد سبق قبل الآن القول عليه»^(٢)، ثم بعد ذلك قال أيضاً: «تم الكتاب»، وهذا الأمر لا يحتاج إلى تعليق منّا لأنّ ابن جني قد بيّنه خير بيان.

ثم بعد ذلك سردَ فصلاً طويلاً يقع في (١٤) ورقة، من كلام أبي الحسن وتعليقه عليه، قال في أوله: « ووجدت في آخر كتاب ابن الكوفي في فصلٍ - بياضٌ بعده - مكتوباً وهو فصل حسنٌ وأظنه تعليقاً حفظ عن أبي الحسن أو أمّله. هـ. قال أبو الحسن^(٣): « سعيد بن مسعدة إذا كان آخر الحرف (هما) أو (هم) للمضمر فلا يكون حرف الروي إلا الميم، لا يجوز غير ذلك. ع: إنما كانت الميم رويّاً لا غير من قبل أنه لا يخلو أن يكون الروي في هما وهم الهاء...»^(٤). ثم قال في نهايته: «تم الله صل، ونجز الكتاب، بحمد الله وحسن عونه»، وبهذا يكون قد انتهى شرح كتاب القوافي وهو يمثل القسم الأول من كتاب المُعَرَّب. كما تقدم.

القسم الثاني

فهو فصل طويل يقع في (٢٥) ورقة، شبه تام، ومواضع الخرم فيه يسيرة، ونهايته تامة وسليمة تحمل الورقة الأخيرة منه تصريحاً من مؤلفه بنهاية الكتاب، وتاريخ نسخه. وتقدّم مادته تفسيراً واضحاً وجلياً لجميع المصطلحات التي تدور في علم القوافي واشتقاقاتها وأسباب تسميتها، وسوف يأتي الحديث عنه مفصلاً إن شاء الله.

(١) هذه العين رمز فيها ابن جني لنفسه، فهو يصدر بها كلامه تمييزاً له عن كلام الأَخْفَش. وهي أول حرف من اسمه إذ اسمه (عثمان).

(٢) المُعَرَّب: ق ٣٤.

(٣) القوافي ١٢٧.

(٤) المُعَرَّب: ق ٣٤.

وهنا أودّ أن أشير إلى أنني قد وقفت في متن الكتاب على إشارة يُفهم منها أنّ الكتاب قد قسّم إلى أجزاء، جاء في الورقة (٤٦ ظ) « تم الجزء التاسع، وأول العاشر: ألقاب القافية».

أما من حيث مكان المخطوطة الأصل، فهي موزعة على أكثر من جهة، وفي أكثر من بلد، والجزء الأكبر منها يوجد في مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض، تحت رقم (٤٤٧٤). لذا أرجّح أن المخطوطة تامة، وأنها بيعت على شكل أجزاء متفرقة لأكثر من مكتبة، وفي أكثر من بلدٍ، لغاية في نفس بائعها الأخير.

ثالثاً: ترتيب أوراق المخطوط

تقدم القول: إن أوراق المخطوط غير مرتبة، وليس فيها تعقيب، ونظراً لأهمية هذا الأمر في إعداد الدراسة فقد قمت بنسخها وإعادة ترتيبها وسع الطاقة، اعتماداً على الكتاب الأصل وترابط الكلام وتعاقبه، وقد أعطيتها أرقاماً أولية لأجل الإحالة عليها في الدراسة، فرمزت لوجه الورقة ب (و) ولظهرها ب (ظ) وقرنتهما بالأرقام، ولعله من المفيد أن أشير هنا إلى ما توصلت إليه في إعادة ترتيبها، خدمةً لهذا المخطوط القيم، لأن الأصل لا يزال غير مرتب.

الرقم	بداية وجه الورقة	بداية ظهر الورقة	ملاحظات
١	أنك تدخل فيه	لأنّ الياء قد بُنيتْ	ما قبل هذه الورقة لم أعثر عليه بعد.
٢	صريماً والنهار أيضاً	سلب أجله منه	قبلها حرم بمقدار ورقة
٣	و(بَزْرٌ وبَزْرٌ)،	من الخلاف في نحو	قبلها حرم بمقدار ورقة.
٤	الياء رويّاً كالكاف	وغيره من نحو	
٥	(رماه)، و(دعاه)،	قال أبو الحسن	
٦	وبزید مررت	أن زيادتها وإن	بعدها حرم طويل
٧	لم يحتج الأول	قلبي غزالٍ بسِهامٍ	قبله حرم طويل

٨	تَرَيَ أَنْ مَا	والمصراع، والقبض	يليهما ورقة مفقودة أولها (إلا بهذه الأبنية)
٩	العتابا، وباء	تمكن السنين والقاف	
١٠	إلى تمام الصوت	فكيف ذاك	
١١	فقلبوا الواو في	مع هذا عنهم	
١٢	لاحقاً به، و متصل بحكمه	هذا الموضوع قد	
١٣	فإنه من غامض	يريد: الغواني	
١٤	كانت مباركة من الأيام	وقد علمنا أن	
١٥	حروف ولذلك تحتسب	فأما إذا كانت	
١٦	للزومه إذا قال	بدل من الألف	بعدها حرم
١٧	أشد من العناية	(وسجاً) بالإمالة	ليست مع الأصل، ولدي صورة منها
١٨	إنَّ ع .دياً ركب .ت إلى عدي	متى شئت ذلك	ليست مع الأصل، ولدي صورة منها، وبعدها حرم طويل
١٩	التثقيب الذي بابه الوقف	في (عيهل) تحتل	ليست مع الأصل، ولدي صورة منها
٢٠	مُذَكِّرٌ، ومذكار	الباء، والبدال قبلها	
٢١	هذه الباء المشددة	إن هذا إنما جاء	
٢٢	وَهَلِّقْسٍ وَشَنْخَفٍ	ألا ترى أنهم قالوا	
٢٣	وَقَدَّ فَرَّ حَرْبٌ	عَشَّيْتُ جَابَانَ حَتَّى	
٢٤	وقوة تصرفه	وقول .ه: «وك .ان في الكامل	
٢٥	ونظيره ملخصاً	تقدر على إطلاقه	
٢٦	تقدمت الدلالة على	غير مدغم أحدهما	
٢٧	ولذلك قبل قدموا	مجرى الصحيح لحركته	
٢٨	وتارةً منهما	وذلك كل شعر	بعدها ورقة مقطوعة.
٢٩	وذلك أن حركة الحرف	أنشده ابن الأعرابي	ليست مع الأصل، ولدي صورة منها
٣٠	وإن كُتِرَ في غير	به حرف اللين لكثرتة	ليست مع الأصل. وبعدها حرم
٣١	يفعلون هذا في الوصل	إنما هو م .ن أم ارات الوصل	بعدها حرم، وليست مع الأصل، ولدي صورة

٣٢	ورويانا عن قطرب	حال الاختيار والسعة	ليست مع الأصل، ولدي صورة منها
٣٣	والواو في القافية	أيضاً تقديم إما	
٣٤	والواو التي في	روياً كذلك لا تكون	
٣٥	ولا واو (همو) رويّاً	ويجمع معها	
٣٦	واسعّ به الاستعمالُ	والجزز، فذلك عندي	
٣٧	أن يكون هذا التعليل	أهم من المحافظة	
٣٨	الاعتداد بها وجرت	له حُسْنٌ يدل به	بعدها حرم
٣٩	قال أبو حو الحسن وإن شئت	قال أبو الحسن فإن قلت	بعدها حرم
٤٠	هو مدة ألف أو ياء	الذي تقدم أنها لا تكون	ليست مع الأصل، ولدي صورة منها.
٤١	أصل تصرّف (ق ص د)	والقصيد ما ييس	
٤٢	عليه، ومن ذلك قولهم	وإن كان ما قُصدَ	
٤٣	وأما (الرَّجَزُ فإتما	خرجت فإذا السبع	
٤٤	في أيام الشبيبة فأسرع	أصل مواقع (ر ج ز)	
٤٥	أمره واض طراب م ن اعتقاده	طريق الاشد تتقاق لأن الرمل	
٤٦	وجمعه أقاء، قال طفيل	بهذا المعنى الطائي	
٤٧	وَدُوْنِي مَنْ نَجْرَانٌ	ومباينته لصور التعديل	
٤٨	والركبة والركاب فهذه	اعتراض الساكن	
٤٩	أي ليس فيها توقف	ال . روي، والوص . ل، والخروج	
٥٠	ونظامها والتتامها	يريد: القرنفل، ولأجل	
٥١	تابع للحرف الذي	التزامه وتحمل مراعاته	
٥٢	الاعتد . داد، ثم ت . لاه الاعتداد	وقد سبق القول	
٥٣	من تسمية الخليل ل ل ه دخيلاً	وهي جبال الفرقدين	

٥٤	حروف اللين مألوفة	ابتداء جريان الصوت
٥٥	وضعف نظر وطريقه	الوصل وتمكن بها اللين
٥٦	حركته المجرى لأن ذلك	عتاب بأطراف القوافي
٥٧	أمثل عندي من قول	بيناه ما الردف
٥٨	هل هـ ي إلا حظاً أو تطلق	أي: إلا أن يذكر
٥٩	وكذلك جميعه لإثبات	وقال مالك بن الربيع
٦٠	أن (مزح) اجتذبه	هما (تفعل، وتفعّل)
٦١	من الكل، ويدلّ	في فصل المتعدي
٦٢	قال الله تبارك وتعالى	أي: مختلفاً غير متفق
٦٣	فكأنها أسندت إليها	أحمد بن سليمان
٦٤	همزتان وإنما جاء ذلك	كما تقع الوطأة الثانية
٦٥	أي: لمختفض منه أو عال	قد قال أبو الحسن
و؟؟	وهو قول حكيم	على هذه الصورة لم أستطع تحديد مكانها. للضرورة

المبحث الثاني: توثيق عنوان الكتاب، ونسبته لابن جني

أولاً: توثيق نسبة الكتاب لابن جني

إن الناظر في هذا الكتاب لا يحتاج إلى كثير عناء حتى يقطع بأنه لابن جني وليس

لغيره؛ لأسباب كثيرة منها:

- ١- إحالته في كثير من المواضع إلى كتب له مشهورة، وهي: سر صناعة الإعراب، وشرح ديوان المتنبي، وشرح تصريف المازني، والنوادر الممتعة، وفي ذلك يقول: « وقد تقصّيتُ القول على هذا في كتابي (سر صناعة الإعراب)... وقد تقصّيتُ القول على هذين البيتين في كتابي في (تفسير شعره) يعني المتنبي،... وقد ذكرتُ نحو هذا

ونظائره في كتابي (في شرح تصريف أبي عثمان، وقد ذكرت هذه التثنية المشكلة في كتابي الموسوم (بالنوادير الممتعة)»^(٥).

- ٢- تضمنه الكثير من أسئلة ابن جني لشيخه أبي علي الفارسي^(٦).
- ٣- وجود نصوص كثيرة من هذا الكتاب منسوبة إلى ابن جني في كتابي ابن سيده المحكم، والمخصص، وفي لسان العرب لابن منظور، وقد فصلت القول في هذه المسألة في الفقرة الثانية من المبحث الخامس من هذا البحث.
- ٤- إشارة المؤلف لنفسه بالحرف (ع) عقب انتهائه من سرد كلام الأخفش، الذي يصدر بقوله: (قال أبو الحسن)، وحرف العين هو أول حرف من اسم ابن جني، إذ اسمه (عثمان)، كما هو معلوم.
- ٥- إفادة الكثير من المصادر القديمة والحديثة التي عنيت بذكر الكتب، أو سيرة ابن جني بأن له كتاباً شرح فيه قوافي الأخفش عنوانه (المعرب)^(٧).
- ٦- خلو الكتاب من أي إشارة تشكك في نسبه لابن جني، فضلاً عن أن تنفيه.

ثانياً: توثيق عنوان الكتاب

إن هذا الكتاب، وإن كان قد فقد أوله ومن ضمنه المقدمة التي هي مظنة التصريح بالعنوان، غير أن ابن جني، قد أحال عليه في مواضع كثيرة من كتبه، وفي كلّ مرة يذكر عنوانه الصريح، ثم يتبعه بعبارة شارحة تكشف عن فحواه بشكل دقيق، إذ ذكره في كتاب الخصائص في ثلاثة مواضع: فقال في الموضع الأول: في كتابنا

(٥) ينظر المعرب: حسب الترتيب: ق ١٠، ظ ٣٩، و ٦٤ ظ...

(٦) ينظر المعرب: ق ١٩، ظ ٢١، و ٢٢، و ٣٢، و ٤٩ ظ.

(٧) ينظر: الفهرست لابن النديم ١٢٨. وفهرست ابن خير الإشبيلي ٢٨٤. ومقدمة الخصائص ١/٦٦.

ومقدمة القوافي للأخفش بقلم النفاخ ص ٥.

(المعرب وهو تفسير قوافي أبي الحسن)^(٨)، وقال في الثاني: (المعرب في تفسير قوافي أبي الحسن)^(٩)، وفي الثالث: (المعرب في شرح قوافي أبي الحسن)^(١٠).

وذكره في كتابه التمام في شرح أشعار هذيل، في ثلاثة مواضع أيضاً، قال في الموضوعين الأول والثاني: «المعرب في شرح القوافي عن أبي الحسن»^(١١)، وقال في الثالث: «المعرب وهو كتاب تفسير القوافي عن أبي الحسن»^(١٢). وذكره في (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) تسع مرات، سماه في ثمانية منها (المعرب في تفسير قوافي أبي الحسن)^(١٣). وذكره أيضاً في المنصف في موضعين، الأول ذكره في سياق حديثه عن الأرداف، فقال: «وأصل الردف: للألف، والياء والواو مشبهتان بها... وهذا باب يطول وسأستقصيه في شرح كتاب القوافي عن أبي الحسن، إن شاء الله»^(١٤). وفي الثاني ذكره في سياق حديثه عن الإقواء الذي هو عيب من عيوب القافية فقال: «فكما أنّ الإقواء عيبٌ فكذلك استقبحوا اختلاف التوجيه، وأنا أبين هذا مستقصى في شرح القوافي لأبي الحسن إن شاء الله»^(١٥). وغيرها من كتبه.

مما تقدم نلاحظ إصرار ابن جني على الإشارة إلى الأخفش بكنيته وليس بلقبه، ثم تكراره لكلمة (تفسير) أكثر من كلمة (شرح)، وعليه يكون عنوان الكتاب (المُعرب في تفسير قوافي أبي الحسن).

(٨) الخصائص ١/٨٤.

(٩) الخصائص ٢/٩٩.

(١٠) الخصائص ٢/٢٦١.

(١١) ينظر: التمام ٤٣، ١٢٥.

(١٢) التمام ١٨٦.

(١٣) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٦٠، ٧٥، ١٤٦، ٢٢٣، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٩، ٣٠١.

(١٤) المنصف ١/٢٢٤.

(١٥) المنصف ٢/٣.

أما الأدلة التي يمكن من خلالها أن نثبت أن الكتاب الذي تدور حوله هذه الدراسة هو (المعرب)، فكثيرة أيضاً، منها:

١- كون مادة الكتاب تتألف من متن وشرح، أما المتن فهو في كتاب قوافي الأخفش، وثابت له، والشرح أيضاً ثابت لابن جني في أكثر من مصدر، فضلاً عن كتب ابن جني نفسه.

٢- جميع الإحالات التي أحالها ابن جني في كتبه الأخرى على كتابه (المعرب)، موجودة فيه.

٣- اعتماد ابن سيده عليه مع التصريح باسم الكتاب واسم مؤلفه، والنصوص موجودة في هذا الكتاب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المصادر المتأخرة^(١٦) نسبت كتاباً لابن جني بعنوان (الكافي في شرح كتاب القوافي)، والذي أراه أن ذلك وهم، إذ ليس من المعقول أن يضع ابن جني ثلاثة كتب في شرح قوافي الأخفش، الأول (مختصر القوافي) المطبوع بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، وكتاب (المعرب) الذي هو موضوع دراستنا، وقد سببت نسبه وتسميته. كما أن ابن جني لم يذكره قط في كتبه، من عادته فعل ذلك، ثم إنه لم يُنسب إليه إلا في بعض الكتب المتأخرة.

والذي يبدو لي أن الكتاب المذكور هو (الكافي في شرح العروض والقوافي) لعبيد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي، و نسبت بعض نسخه خطأ لابن جني، ثم تسربت بياناتها إلى بعض كتب التراجم المتأخرة. والله أعلم. أو أنه (مختصر القوافي) المتقدم الذكر، وسمي خطأ بالكافي.

(١٦) ينظر: كشف الظنون ١٣٧٧/٢، وهدية العارفين ٦٥٢/١.

المبحث الثالث : موضوع الكتاب

موضوع الكتاب هو شرح لأقدم كتاب وصل إلينا في علم القوافي، هذا العلم الذي هو أحد علوم الأدب^(١٧)، وأحد العلوم التي تبلورت أركانها كعلم يدخل في باب الصناعة، على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي. قال العلامة أحمد راتب النفاخ «وأما أوّل من تكلم في القوافي بكلام يدخل في باب الصناعة فحدّ القافية، وعدّد أنواعها، وبيّن ما يلزم فيها من الحروف والحركات، وناط أكثر ما يعترى بناءها من عيوب بالإخلال بتلك اللوازم فهو أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٥هـ»^(١٨).

أما من حيث مادته فقد تقدم القول بأن ابن جني قد وزعها على قسمين، أفرد الأول منهما لشرح كتاب القوافي، وأفرد الثاني لبيان اشتقاق مصطلحات علم القوافي، لذا فمن الطبيعي أن يقتضي ابن جني في القسم الأول آثار الأخصش في قوافيه، وقد ذكرنا فيما تقدم عناوين أبواب كتاب القوافي، إلا أن شرح ابن جني لهذه الأبواب لم يصل جميعه، والذي وصل منه في هذا القسم حديثه عن عيوب الشعر، كالإيطاء، والنصب، والبأو، والتضمين، والرمل، والتحرید، وما يكون رويًا من الياء والواو والألف، والتقييد والإطلاق، وكذا ما اجتمع في آخره ساكنان في قافية، وما يكون فيه حرف لين ليس فيه ساكنان.

هذا من حيث الموضوعات أما من حيث طريقة الشرح فهو لم يشرح كل كلمة قالها الأخصش، وإنما يقتطف من كلامه ما يرى أنه بحاجة إلى شرح وبيان وتفصيل، فينقل الفقرة كاملة، بعد أن يصدرها بقوله: «قال أبو الحسن»، ثم يشرح مدلول

(١٧) ينظر: تاريخ آداب العرب للرافعي ٣١/١، ومقدمة القوافي ٢٧.

(١٨) ينظر: مقدمة القوافي للأخصش ٢٧.

الفقرة بشكل عام، مصدرًا كلامه بالحرف (ع) يريد بذلك نفسه. وقد يذكر الفقرة كاملة، ثم يشرح بعض الجمل فيها، بعد أن يصدرها بقوله: (وقوله). وهو في هذا إما أنه يوضح ما استغلق فهمه من كلام الأخفش، كقوله: « قال أبو الحسن^(١٩): "لو جمعت بين (بَدَا يَدَا) و(مَا لَدَا) فجعلت الذال رويًا أو الألف كان إبطاءً^(٢٠). فإن قلت: كررت حرف الروي، فقد يدخل عليك أن تفعل هذا بجميع المنفصل الذي ليس بمضمّر. وهذا لا يكون، إنما يكون هذا في الاسم المضمّر، نحو بدا بك ورمى بك".

ع: وجه الشُّبْهَة التي عقدها في هذا ثم حلّها أنه جاء (بدا) وهو اسم مبهمّ مضارعٌ لكونه من الأسماء الإشارة الأسماء المضمرة، وأنت قد تقول: رمى بك، ودعا بك، فتجمع بينهما بقول فلا تنطق (فا) وإن كان مبهمًا وكانت الأسماء المضمرة أيضًا مبهمّة جاريًا مجراهما في هذه الحال، بل (ذا) وإن كان مبهمًا فإنه اسم مظهرٌ، ألا تراه يوصفُ، ويوصفُ به، نحو: مررت بزيدِ ذا، ومررتُ بذا الغلام. فدَلَّ هذا /عظ/ وغيره من نحو التصغير الذي لا يوجد إلا في المظهرة أنه مظهرٌ، وإذا كان مظهرًا جرى (بَدَا يَدَا) مجرى: (رمى يدا) و(برا غدا)، و(رأى دما)، و(شجا فما)، فكما لا تجمع (دما) مع (دم)، ولا (يدا) مع (يدي)، ولا (غدا) مع (غدي)، كذلك لا تجمع (بَدَا يَدَا)، مع (رمى يدا)، وليس جواز ذلك في المضمّر حتى جاز (رمى بك) مع (سعى بك)، هو كونه مبهمًا فيجوز ذلك مع (ذا)، إنما ذلك لأن المضمّر يتصل بما قبله لأنه لا يكون إلا تابعًا له فيصير معه كبعضه منه. هـ.^(٢١)

(١٩) القوافي ٦٧.

(٢٠) من القوافي ٦٧، وفي الأصل: خطأ. وهو تحريف.

(٢١) المعرب: ٤ظ.

وإما أنه يفصل موجزاً، كقوله: « قال أبو الحسن^(٢٢): «وسمعت من العرب من يجعل الرجل «عرساً»، فإذا جعلت قافية (عرساً) تريد به الرجل، وقافية (عرساً) تريد به المرأة، لم يكن إلا إيطاءً، لأنه كأنه ثنى^(٢٣) فقال: «حليل»، ثم قال «حليل»، فهو للرجل والمرأة سواء، لأن هذا بمنزلة شيء^(٢٤)، هو لكل شيء، وهو غير ما هو سواء». ع: أصل مواضع «ع رس» في كلام العرب إنما هو للملازمة والمواصلة، وترك البعد والمفارقة، من ذلك قولهم: (عرسَ بكذا وكذا) أي أقام عليه ولازمه، ومنه «معرس القوم» لموضع نزولهم، وذلك لإقامتهم به وإنه لا يجري مجرى غيره من الأراضين التي يجتازون بها، ولا يتلومون عليها، ومنه «العُرس» سميت بذلك لاجتماع الناس بها، وانضمام بعضهم إلى بعض، ومنه «عرس الأسد» لألفه إيّاها، وتنوخه بها، ومنه: عرسُ الرَّجُلِ: امرأته، وعرسُ المرأة: زوجها، وذلك لإلف كل واحدٍ منهما...»^(٢٥).

وإما أنه يوضح عبارة ملبسة قد يفهم منها غير المراد، كقوله: « وقوله: «وهو مبتدأ، تقول: (إلا هي) و(إلا هو)» ليس يعني بقوله: مبتدأ، ما يعتاده النحويون بقولهم: زيدٌ في الدارِ. إنّ (زيداً) مبتدأ، وإنما يريدُ أنه يُقَطَّعُ مما قبله فلا يُوصَلُ به؛ بل يُبتدأ، كما يُستأنفُ الكلمُ الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف، نحو (أخوك محمد)

(٢٢) القوافي ٦٥.

(٢٣) في قوافي الأخفش ٦٥: شيء، ثم علق النفاخ في الحاشية فقال: «كأن ناسخ الأصل كتبها أولاً: (أنثى) ثم أصلحها فجعلها (شيء) ويظهر أنه سقط بعد هذا اللفظ كلام، ولا أستبعد أن يكون تمامه ٠ (وكذا من قال: (حليل) ثم.

(٢٤) بعدها في قوافي الأخفش ٦٥. (واحد، لأن شيئاً) وقد علق النفاخ في الحاشية على لفظة (واحد) فقال: كذا في الأصل. وأظن لفظ (واحد) مقحماً من قبل الناسخ. ونسختنا هذه تؤيد ما ذهب إليه النفاخ.

(٢٥) المعرب: ق ٢ ظ.

و(قام بكر)، و(بزيدٍ مررت)، فعلى هذا يقول: (هو عاقلٌ)، و(هي جالسةٌ) فيبتدي بهما»^(٢٦).

وإما أنه يعلل ما يقتضي التعليل ويبين سببه، كقوله: « قال أبو الحسن: إذا تحركت الواو والياء لم يكونا وصلاً.ع: سبب ذلك أن الوصل إنما الغرض فيه جريان الصوت ولينه وامتداده به، وإذا تحرك الحرف لم يجر الصوت فيه نفسه أبداً، وإنما يجري بعض الجريان في حركة ذلك الحرف ولا يستوي قدر الحاجة...»^(٢٧).

وقوله: « قال أبو الحسن: » وما جاء من الألفات، اللاتي هنّ من الأصل، رويًا أكثر من الياء والواو. قال الشاعر:

ذُكِرَتِ وَالْأَهْوَاءُ تَدْعُو لِلهَوَىٰ وَالعَيْسُ بِالرَّكْبِ بِجَارِينِ الْبَرَىٰ
فَجَعَلَ الْأَلْفَ رُويًا. وهذا كثير.

ع: العلة في أن ما جاء من الألفات رويًا أكثر مما جاء رويًا من الياء والواو؛ هي أن حرف الروي ينبغي أن يثبت ولا يُحذف، والياء والواو يغلبُ عليهما الحذفُ في كثير من المواضع، ألا ترى إلى قول الله عزَّ وجل ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا سَرَّ﴾ (الفجر)، و﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ (الرعد ٩)....»^(٢٨). وهذا عنده كثير^(٢٩).

وإما أنه يدفع عن الأخفش اعتراض معترض ويؤكد صحة قوله، كقوله: «قال أبو الحسن: «وأما «أتى به» و«رمى به» و«أتى بهما» و«رمى بهما» فقد أكثرت من جمعهما الشعراء، وكذلك جميع حروف الجرِّ مما ليس باسم إذا ألزقوها بحروف الإضمار، وذلك أن مجراها في كلامهم مجرى ما ليس فيه حرف جرّ، وإذا لم يكن فيه

(٢٦) المغرب: ق ٥ ظ.

(٢٧) المغرب: ق ٥ ظ.

(٢٨) المغرب: ق ١٣ و.

(٢٩) ينظر: المغرب: ق: ٨ ظ، ١١ ظ، ١٧ و، ٢٣ و.

حرف جرّ فهو متصلٌ بالأول، وإجراؤهم إياه مجراه، أنهم يقولون: أزيداً مررت به، فتجريبه مجرى: أزيداً ضربته. ويقولون: (أزيداً كنت له). فيجرونه مجرى (أزيداً كنته)». ع: كان أبو العباس يرى جمع هذا وما كان نحوه إيطاءً، ولا تعلق له بأكثر من تكرار ما لا ينبغي أن يعتد للفظه عن الانفصال وقياسه بنفسه، وإذا كان هذا من طريق السماع بحيث ذكر أبو الحسن من إكثار العرب منه، ومن طريق القياس على ما بينه، سقط اعتراض أبي العباس عليه؛ لأنه اعتراض على السماع والقياس جميعاً، وما كانت هذه حاله فهو مطّرحٌ، وإنما زاد أبو الحسن الياء ليريك، أن زيادتها وإن فصلت الضمير مما قبله في اللفظ، نحو: «رَمَى به» و«وَأَتَى به» فَإِنَّه جَارٍ مجرى: رماه، وأتاه، وأحسن التمثيل في إجرائهم مجرى ما لا حرف جرّ فيه بالنصب، في (أزيداً مررت به) على جرّ النصب، في (أزيداً ضربته)....^(٣٠).

هذا ما اشتمل عليه القسم الأول من كتاب (المعرب)، وكذا كانت أبرز معالم منهج مؤلفه في شرحه لكتاب القوافي

أما القسم الثاني من الكتاب: فيمكن الحديث عنه من جانبين أحدهما فني، والآخر علمي.

أما الجانب الفني: وأعني به الخطة التي رسمها المؤلف لعرض مادة هذا القسم من خلالها، فكانت على النحو الآتي: قسّم ابن جني مادة هذا القسم إلى ضربين رئيسين: الأول: اللفظ، والثاني: المعنى. ثم قسم كل ضرب منها إلى أضرب أخرى، فجعل أضرب اللفظ أربعة هي (البيت، والقافية، والحرف، والحركة)، ثم أدرج تحت كلّ ضرب ما ينضوي تحته من فروع، على النحو الآتي:

١ - أما البيت فهو ثلاثة أضرب: (قصيد، رمل، رجز).

- ٢- القافية وألقابها: (المتكاوس، المتراكب، المتدارك، المتواتر، المترادف)
- ٣- أما الحروف فيه ثمانية: (الروي، والوصل، والخروج، والرديف، والتأسيس، والدخيل، والمتعدي، والغالي).
- ٤- وأما الحركة، فهي ثمانية أيضاً: (المجرى، والتفاد، والتوجيه، والحذو، والرّس، والإشباع، والتّعدي، والغلو).
- أما الضّرْب الرئيس الثاني وهو: المعنى، فقد أدرج تحته ثمانية أنواع من المعاني، وتعرف عند غيره بعيوب القوافي، وهي: (الإقواء، والإكفاء، والسّناد، والإيطاء، والتّضمين، والنّصب، والبأو، والتّحريد).
- هذا من الناحية الفنية، أما النّاحية العلمية، فقد كان موضوع هذا القسم بيان اشتقاق مصطلحات علم القوافي، وأسباب تسميتها بذلك، إذ تتبع ابن جنّي جذر كلِّ مصطلح من هذه المصطلحات، ويبيّن أصل دلّالته في كلام العرب، ثم ربط بين دلّالته اللغوية، ودلّالته الاصطلاحية عند العروضيين، وهذا الفصل يمتاز بقيمة علمية عظيمة، وحسبي هنا أن أذكر مثلاً واحداً، للاستدلال به على منهجه في العرض، طلباً للاختصار والإيجاز، ذلك لأنه قد أطال الحديث فيه، وسوف نمثل هنا بما قاله في بيان مدلول مصطلح (الرّمْل) وسبب تسمية العروضيين له بذلك، قال ابن جنّي: «القول على الرّمْل: أصل مواقع (ر م ل) في كلامهم: السُّرعة، والحِفّة، والعَجَلَة، من ذلك: رَمَلْتُ الحَصِيرَ، وأرَمَلْتُهُ إذا سَحَقْتُ نَسْجَهُ، وذلك أنّك أَسْرَعْتَ فيه ولم تتلوّم على إحكامه. قال العجاج: (٣١)
- كَأَنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ
... ..

ومنه أَرَمَلَ القَوْمُ، إِذَا نَفَدَتْ نَفَقَاتُهُمْ، تَأْوِيلُهُ: أَنَّهَا خَفَّتْ، وَأَسْرَعَتْ، وَأَصْرَمَتْ، أَوْ لِأَنَّه وَاصِلٌ إِلَى الرَّمْلِ، كَمَا قِيلَ: تَرَبَّ الرَّجُلُ. إِذَا افْتَقَرَ، أَي: صَارَ إِلَى التُّرَابِ.

وَالرَّمْلُ: مَعْرُوفٌ، لِانْهِيَارِهِ وَسَخَافَتِهِ، وَسُرْعَةِ إِجَابَتِهِ، وَليْس فِيهِ تَمَاسُكٌ الصَّخْرِ وَكثَافَتَهُ.

وَرَمَلْتُ القَتِيلَ: أَصْلُهُ مَرَّغْتُهُ فِي الرَّمْلِ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى صَارَ تَلَطُّخُهُ بِالدَّمِ تَرْمِيلاً، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ فِي الرَّمْلِ. قَالَ (٣٢):

إِنَّ بَنِي رَمَلُونِي بِالدَّمِ

... ..

وَرَمَلَ الرَّجُلَ رَمَلًا: وَهُوَ الهِرْوَلَةُ، تَأْوِيلُهُ: أَنَّهُ أَخْفَّ مَشِيَهُ وَأَسْرَعَهُ. وَعَجُوزٌ أَرْمَلَةٌ: كَأَنَّهَا فَقَدَتْ الخَيْرَ/٤٤ و/ فِي أَيَّامِ الشَّبَابِ فَاسْرَعَ زَوَالُهُ، كَمَا قَالَ (٣٣):

فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةَ لَمْ يَكُنْ

إِلَّا تَوَهُمَ حَالِمٍ بِخِيَالِ

أَوْ لِأَنَّهَا أَرْمَلَتْ مِنْ شَبَابِهَا، كَمَا قَالَ الطَّائِي (٣٤):

وَأَضَلَّتْ حِلْمِي وَالتَفَّتْ إِلَى الصَّبَا... سَفَاهًا وَقَدْ جَزَتْ الشَّبَابَ مَرَاجِلًا

وَقَلَّمَا يُسْتَعْمَلُ الأَرْمَلُ فِي المَذْكَرِ، إِلا عَلَى التَّشْبِيهِ وَالمَغَالَطَةِ، قَالَ جَرِيرٌ (٣٥):

كُلُّ الأَرَامِلِ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا

فَمَنْ لِحَاجَةِ هَذَا الأَرْمَلِ المَذْكَرِ

يُرِيدُ بِذَلِكَ نَفْسَهُ. هـ.

(٣٢) لَمْ أَقْفَ عَلَى قَائِلِهِ: وَعَجَزَهُ فِي المَسْتَقْصَى مِنْ أَمْثَالِ العَرَبِ ١٣٤/٢، (مَنْ يَلْقَى أَبْطَالَ الرِّجَالِ يَكْلَمُ)، وَفِي المَخْصَصِ لِابْنِ سَيِّدَةَ ٥٨/٢ (شَنْشَنَةُ أَعْرَفُهَا مِنْ أَحْزَمِ).

(٣٣) هُوَ ابْنُ مَقْلَةٍ، وَالبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ١٢٤. وَالرَّوَايَةُ فِيهِ: إِلا كَحَلْمَةٍ، وَفِي تَاجِ العُرُوسِ ٤٣٧/٣٣، وَخَزَانَةُ الأَدَبِ ٦٠/١١، وَالرَّوَايَةُ فِيهِمَا (إِلَّا كَلِمَةً).

(٣٤) هُوَ البَحْتَرِيُّ وَالبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ١٦٠٤، وَيَنْظُرُ: التَّذَكُّرَةُ الفَخْرِيَّةُ ٣٥.

(٣٥) دِيْوَانُهُ ١٠٨١، وَيَنْظُرُ: الزَّاهِرُ ٣٣٤/٢، وَالرَّوَايَةُ فِيهِمَا وَفِي غَيْرِهِمَا مِنَ المَصَادِرِ (هَذَا الأَرَامِلِ).

فأما تسميتهم للمرأة (رَمَلَة) ؛ فإنما ذلك لأنها شُبّهتُ بِلينِ الرَّمَلَة ، كما قال

الشاعر :

ليلى كثيب فوقه قضيب وفي الفلاة رشاً ريب
وفي الإزار عجب عجيب كالهرّ ألقى وهو مُستريب
و عكس ذو الرمة هذا التشبيه جذقاً وصنعة فقال^(٣٦) :

ورملي كأوراك العذارى قطعتهُ إذا ألبستهُ المظلماتُ الحنادِسُ
وجميع ما قدمناه من تصرّف (ر م ل) يشهد بصحة تسميتهم لما قصرَ وزنه ،
وأسرع بهزاله وانتقاص أجزاءه (رملاً) وليس لحفته ، وإنه ليس له تمكن الطويل من
الشعر الموفور^(٣٧) .

هكذا وعلى هذا المنوال سار ابن جني في بيان مصطلحات علم القوافي ، فهو يأخذ أصل المادة ، ويبين دلالتها ، مستعيناً على ذلك بالشاهد الشعري غالباً ، ثم بعد ذلك يخلص إلى سبب تسمية هذه الأمور بكلمات تدلّ على جملة معانيها لتكون بمثابة المصطلح العلمي ، يستعمله علماء العروض والقافية للدلالة عليها.

المبحث الرابع: مصادر الكتاب وشواهد

إن الناظر في كتاب المعرب لابن جني يلاحظ أن مؤلفه قد بنى مادته من مصادر ثلاثة هي : كتب من سبقه ، ومشافهة العلماء ، وإعمال الفكر .
أما منهجه في أولها فهو لا يعنى كثيراً بذكر اسم المصدر الذي نقل منه ، وإنما يقتصر على نسبة القول لقائله من غير ذكر الكتاب الذي أخذ منه ذلك القول ، اللهم

(٣٦) البيت في ديوان ذي الرمة ١٤٨ . والرواية فيه : (إذا جللته) . وهو من شواهد الخصائص ٣٠٠/١ .

(٣٧) المعرب: ق ٤٣ ظ، ٤٤ و .

إلا في مواضع قليلة نص فيها على كتاب سيبويه، وذكر في موضع واحد نوادر أبي زيد.

ومن العلماء الذين تردد ذكرهم في الكتاب، فضلاً عن الأخفش، الخليل بن أحمد^(٣٨)، وسيبويه^(٣٩)، ويونس بن حبيب^(٤٠)، وأبو عثمان المازني^(٤١)، وأبو زيد الأنصاري^(٤٢)، وابن الأعرابي^(٤٣)، والفراء^(٤٤)، والكسائي^(٤٥)، وأبو عبيدة^(٤٦)، والأصمعي^(٤٧)، وأبو العباس المبرد^(٤٨)، وقطرب^(٤٩)، والتّوّزي^(٥٠).

هذا على صعيد الاعتماد على المصادر، أما على صعيد مشافهة العلماء ومحاورتهم، والرواية عنهم فقد أكثر من محاورة شيخه أبي علي الفارسي، إذ أسند إليه أقوالاً وآراء كان قد أخذها عنه مشافهة في اثني عشر موضعاً^(٥١)، وروى في موضعين

(٣٨) ينظر: المعرب: ق ١٥، و ٢٣، و ٤٩، و ٥٢، و ٥٣، و ٥٧.

(٣٩) ذكره في مواضع كثيرة وهو في هذا إما يصرح باسمه، أو يقول: قال صاحب الكتاب، أو يقر بول: وفي الكتاب: ينظر: المعرب ق ٢١، و ١٣، و ١٥، و ١٩، و ٢٣، و ٣٠، و ٣٧، و ٥٠، و ٥٤، و ٦٣.

(٤٠) ينظر: المعرب: ق ٢٦.

(٤١) ينظر: المعرب: ق ١١، و ٢٠، و ٢٢، و ٣٢، و ٦٤.

(٤٢) ينظر: المعرب: ق ٢٢، و ٤١، و ٤٦، و ٦٢.

(٤٣) ينظر: المعرب: ق ٦، و ٢٩، و ٣٦.

(٤٤) ينظر: المعرب: ق ٤٦.

(٤٥) ينظر: المعرب: ق ١٧، و ٣٢.

(٤٦) ينظر: المعرب: ق ٥٨، و ٦٣.

(٤٧) ينظر: المعرب: ق ٤٤، و ٤٨.

(٤٨) ينظر: المعرب: ٦.

(٤٩) ينظر: المعرب: ق ٧، و ٣٢.

(٥٠) ينظر: المعرب: ق ٦١.

(٥١) المعرب: ق ١١، و ١٩، و ٢١، و ٣٢، و ٤٦، و ٤٩، و ٥٠، و ٦٠، و ٦٢، و ٦٥.

عن أبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب المقرئ، ت نحو ٣٥٤هـ، قال في الأول منهما: « فأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن يحيى المروزي عن محمد بن عمرو عن جده عن أبي عمرو الشيباني قال: الزَّمَلُ الرَّجْزُ، وأنشد^(٥٢).

لا يُغَلَبُ النَّازِعُ، مادامَ الزَّمَلُ
إذا أكَبَّ صَامِتًا فقد خَمَلُ

قال: يقول: مادام يرجز فهو قوي، هكذا روينا عن أبي عمرو بالزّاي معجمة، ورواه غيره (الرّمْل) بالراء غير معجمة^(٥٣).

وقال في الثاني: « وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن أبي الحسين أحمد بن سليمان عن ابن أخت أبي الوزير عن ابن الأعرابي قال: يقال: أوطأ الشاعر، وأطاء، وأطأ، إذا أعادَ القافية في قصيدةٍ واحدةٍ مراراً^(٥٤).

كما أنه روى عن بعض العرب، إذ قال: «قال لي بعض عُقيل: القافية رأس البيت^(٥٥).

منهجه في الاستدلال والاحتجاج

استشهد ابن جني في كتابه هذا بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي، وأقوال العلماء، وذلك على تفاوت بين هذه الأدلة، وسوف نعرض فيما يأتي لمنهجه في كلّ جانب منها.

١ - احتجاجه بالقرآن الكريم

أما القرآن فقد استشهد منه باثنتي عشرة آية، وذلك لبيان الأصل الدلالي لبعض مصطلحات علم القوافي، من ذلك قوله في سياق حديثه عن المعنى اللغوي

(٥٢) الخبر كما ذكره ابن جني في كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني ٥٦/٢.

(٥٣) المغرب: ق ٤٥.

(٥٤) المغرب: ق ٦٣.

(٥٥) المغرب: ق ١٥.

لكلمة (الرجز)، : «والرَّجْزُ: عبادة الأوثان، تأويله: أن من عبد غير الله فهو على ريبٍ من /٤٥/ و/ أمره واضطرابٍ من اعتقاده، كما قال الله سبحانه ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ (الحج ١١)، أي على شك، وغير ثقة ولا مُسَكَّة ولا طمأنينة، وهداء. ﴿ وَالرَّجْزَ فَاهْبُجْ ﴾ (المدثر) بضم الرَّاء وكسرِها، والرَّجْزُ: العذاب، وكأنه، والله أعلم، سمى العقاب على عبادة غير الله باسمها، كما قال سبحانه ﴿ وَحَزَنُوا سِنِينَ سِنِيَّتْهُ مِثْلَهَا ﴾ (الشورى ٤٠) وكما قال الله تعالى ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ (البقرة ١٥) أي: يعاقبهم على استهزائهم»^(٥٦).

ومن ذلك قوله في سياق حديثه عن معنى الإقواء: « وأما أقوى: أي نفذ زاده فمن تركيب (ق و ي) يقال: أقوى الرجل. إذا صار في الأرض القيِّ، والقيِّ: عينه واو، ولامه ياء، يقال: قواءٌ وقِيٌّ، مثل سواءٍ وسيِّ /٦٢/ و/ قال الله تبارك وتعالى ﴿ وَمَتَاعًا لِّلْمُقْوِينَ ﴾ (الواقعة ٧٣) أي: لساكن الأرض القيِّ»^(٥٧).

واحتج بالقرآن على بعض ما ذهب إليه في تعليل بعض المسائل، من ذلك تعليله لكثرة مجيء الألف رويًا أكثر من الياء والواو، إذ قال: «ع: العلة في أن ما جاء من الألفات رويًا أكثر مما جاء رويًا من الياء والواو؛ هي أن حرف الروي ينبغي أن يثبت ولا يُحذف، والياء والواو يغلبُ عليهما الحذفُ في كثير من المواضع، ألا ترى إلى قول الله عزَّ وجل ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا يَسَّرَ ﴾ (الفجر)، و﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾ (الرعد ٩)»^(٥٨).

(٥٦) المعرب: ق ٤٤٤، ظ ٤٥ و.

(٥٧) المعرب: ق ٦١، ظ ٦٢ و.

(٥٨) المعرب: ق ١٣ و.

٢- احتجاجه بالحديث الشريف

أما استشهاده بالحديث الشريف واحتجاجه به فقد كان يسيراً إذ لم يعتمد عليه إلا في موضعين اثنين، استشهد به في الموضع الأول على بيان بعض معاني (قصد)، فقال: «فكذلك قالوا: الطالب الأمر من وجهه واستقامة طريقه، من قصد وهو قاصدٌ، واقتصد، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَا عَالَ مُقْتَصِدٌ وَلَا يَعْجِلُ)»^(٥٩).

واستشهد بالثاني على بعض معاني القافية، فقال: «وجاء في بعض الحديث: (على قافيةٍ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عُقَدٍ)^(٦٠) يعني بالقافية القفا، وعلى هذا كله سُمِّيَتْ قافيةُ البيت، لأنها تقفو صدره، وما فرط قبلها منه»^(٦١).

٣- احتجاجه بالشعر

أما الشعر فقد أكثر من الاحتجاج به، إذ ساق نحو مئتي بيت، أغفل نسبة خمسين منها لقائلها، ونسب الباقي، وقد نظرت في سياقات ما أورده في كتابه من الشعر، فوجدته يجربها في سياقات ثلاثة، وهي:

- إما أنه يسوق الشاهد الشعري للتمثيل به على قضية يذكرها ليتضح المعنى للقارئ.

- أو أنه يسوقه للاحتجاج به على صحة ما يذهب إليه ويقرره من المسائل.

(٥٩) المعرب: ق ٤٢ و. ولم أف على هذا اللفظ، وورد بلفظ (ما عال مقتصد ق ط) في المعجم الكبير

للطبراني ١٢/١٢٣، وفي المعجم الأوسط له أيضاً ٨/١٥٢، وفي شعب الإيمان ٨/٥٠٥.

(٦٠) جاء في شرح مشكل الآثار ١/٣١٨: (إِنَّ الشَّيْطَانَ يَعْقُدُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عُقَدٍ إِذَا نَامَ، كُلُّ عُقْدَةٍ مِنْهَا يَضْرِبُ مَكَانَهَا عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَإِذَا أَصْبَحَ وَلَمْ يُصَلِّ أَصْبَحَ كَسَلَانَ حَبِيثِ النَّفْسِ).

(٦١) المعرب: ق ٤٦ و.

- وإما أنه يسوقه للتنبية على شذوذ الشاهد الشعري، أو ليذكر أنه ضرورة لا يقاس عليه.

من أمثلة السياق الأول: قوله: « وإذا كانت الحال على هذا فكلما ازدادت حاجة البيت الأول إلى الثاني واتصل به اتصالاً شديداً كان أقبح مما لم يحتج الأول فيه إلى الثاني هذه الحاجة، فمن أشدّ التضمين قول الشاعر^(٦٢)، رَوَيْنَاهُ عَنْ قُطْرُبٍ وَغَيْرِهِ:

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعْلَمَهُ يَمَالٍ مِنْ الْأَقْوَامِ إِلَّا لِلَّذِي
يُرِيدُ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَمْتَهِنُهُ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ
فَضَمَّنَ بِالصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ عَلَى شِدَّةِ اتِّصَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ،
وقال النابغة^(٦٣):

وَهُمْ وَرَدُّوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَازٍ إِنِّي
شَهَدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ أَتَيْتُهُمْ بِوَدِّ الصِّدْرِ مِنِّي
وهذا دون الأول؛ لأنه ليس اتصال المخبر عنه بخبره في شدة اتصال الموصول
بصلته...ومما جاء أيضاً بالتضمين جمعهم القافية بين ساكنين نحو قوله^(٦٤):

جَدَتْ يُكَوْنُ مَقَامُهُ أَبَدًا يَمَخْتَلَفُ الرِّيَّاحُ (٦٥).
وقوله: « ومما جاءت واوه الأصلية وصلاً قول زهير^(٦٦):

وقد كنتُ من سلمى سنين ثمانيا على صبيرٍ أمرٍ ما يُعمرُّ وما يجلو^(٦٧).

(٦٢) لم أقف عليه. وهو من شواهد الإنصاف ٦٧٥/٢ رقم ٤٢٦، وشرح التسهيل لابن مال ك ١٨٩/١،
وأمالى ابن الشجري ٥٤/٣.

(٦٣) ديوانه ١٣٨.

(٦٤) ينظر: كتاب القوافي للتوحي ١١٩، ولسان العرب مادة (ذيل). ولم أقف على قائله.

(٦٥) المعرب: ق ٧، و٧ ظ.

(٦٦) ديوانه ٤٧.

ومن أمثلة السياق الثاني قوله: « أصل مواقع (رج ز) في كلام العرب إنما هو للخفة والاضطراب، وضد التماسك والاعتدال، من ذلك الرجاسة، كساء يجعل فيه حجارة وتعلق بأحد جانبي الهودج لتعدله إذا مال، قال الشاعر^(٦٨):
 وإذِ الحُصينُ لدى الحُصينِ كما... عدَل الغبيطَ رجاسةً الميَل
 تأويله إن ذلك الكساء بما فيه متعلق مهتز مضطرب، وليست له حال الاستقرار على الأرض والتماسك. هـ.

وقيل أيضاً: الرّجاسة: شعْرٌ أو صوف يعلّق على الهودج يُرتق به، تأويله أنه مضطربٌ خفيف ينوس ويتحرك، قال الشماخ^(٦٩):

ولو تَقفاها ضُرِّجَت بدِمائها كما ضُرِجَت نِضْو القِرَامِ الرِّجائِزُ
 فأنكر الأصمعي هذا فقال: هو خطأ، إنما هو الجزائر، الواحدة جَزِيْزَة.
 ومنه الرّجز: داءٌ يصيبُ الإبل في أفخاذها، فإذا ثارت ارتعشت أفخاذها.
 قال:

تجدُ القيامَ كأنّما هو نَجْدَةٌ حتى تقوم تكلفُ الرّجاءِ
 وقال الآخر^(٧٠):

هَمَمْتَ بخير ثم قَصَرْتَ دونه... كما ناءتِ الرّجاءُ شُدَّ عِقَالُها^(٧١).

= (٦٧) المعرب: ق ٩ ظ.

(٦٨) منسوب إلى رباح بن ثعلبة بن الأعرج. ينظر: الديباج لأبي عبيدة ١٢.

(٦٩) ديوانه ١٨٢، والرواية فيه: ولو تَقفاها ضُرِّجَت من دِمائها** كما جُلَّت فيها القِرَامِ الرِّجائِزُ

(٧٠) هو أوس بن حجر. والبيت في ديوانه

(٧١) المعرب: ق ٤٤ ظ.

ومن ذلك قوله: « أصل تصريف (ك و س) للاضطراب ومخالفة المعتاد من ذلك (كاست الدابة والناقة) إذا مشت على ثلاث قوائم، تكوس كوساً. قال حاتم الطائي^(٧٢) - قرأته على أبي علي في نوادر أبي زيد^(٧٣) :

وإِبلِي رهنٌ أنْ يكوسَ كَريمها

عَقيراً أمامَ البيتِ حينَ أُثيرها

أي: تُعقِرُ إحدى قوائم البعير فيكوس على ثلاث، وقال بعض جرم:

هل أترك البكرة الكوماء كائسةً إذا تلاعبت النكباء بالخطر

وقال آخر^(٧٤):

فظلّت تكوسُ على أكرع

ثلاثٍ وكان لها أربعُ

والتكوس: التراكم، من هذا، وبيت متكوس: إذا ركب بعضه بعضاً،

وكذلك النخل، قال عطار بن قرآن، أحد بلعدوية.

٤٧/ و / ودوني من نجران ركن عمرد

ومعتلج من نخله متكوس

وكذلك جميعُ بابه يرجعُ إلى هذا.^(٧٥)

ومن أمثلة السياق الثالث قوله: « وأما قول الآخر^(٧٦) :

فلا والله لا يُلفى لما بي

ولا لئما بهم أبداً دواء

فلا يدلّ على أن الجارّ مبنيٌّ مع ما جرّه بناءً لام التعريف مع ما عرفته، لأنّ هذا

يَبْتُ شَادُّ لا يُعَقَدُ بِمِثْلِهِ بَابٌ»^(٧٧).

(٧٢) البيت في ديوانه ٣١.

(٧٣) لم أقف عليه في نوادر أبي زيد.

(٧٤) هي الخنساء، والبيت في ديوانها ٩٨.

(٧٥) المعرب: ق ٤٦ ظ، ٤٧ و.

(٧٦) ينظر: الخصائص ٢/٢٨٢.

(٧٧) المعرب: ق ١ و.

ومن ذلك قوله في سياق شرحه لقول الأَخفش: « إذا تحركت الواو والياء لم يكونا وصلًا.... يوكّد أنّ علة القلب في هذا الجمع، هي ما ذكرناه من عموم تلك الأسباب، أنهم قالوا: (طويلٌ، وطوّالٌ، وقويمٌ، وقوأمٌ) فَصَحَّحُوا في الجمع، وفيه الأسباب التي ذكرناها إلا سكون الواو في الواحد فإنها مفقودة في (طويل) لحركتها فيه، فلما قويت في (طويل) بحركتها صحّت في الجمع فلم تُقلَب إلا في بيتٍ شاذٍ، وهو قوله، فيما أنشدناه أبو علي، وذكر أن أبا عثمان أنشده:

تبيّن لي أنّ القمَاءَ ذِلَّةٌ وأنّ أشدّاءَ الرّجالِ طيَالُها»^(٧٨).

٤ - احتجاجه بأقوال العلماء وآرائهم

ذكر ابن جني في كتابه عدداً غير قليل من أقوال العلماء وآرائهم، وذلك لأهداف متعددة منها:

- تقوية ما يذهب إليه في بيان معاني الألفاظ ودلالاتها، وكان ممن احتج بأقوالهم في هذا الباب، سيبويه، وأبو عبيدة، والأصمعي، من ذلك قوله: «قال الأصمعي: يقال تواترت الإبل إذا جاء منها شيء ثم انقطعت، ثم جاء شيء آخر كذلك»^(٧٩). ومن ذلك احتجاجه على معنى (الرّس) لغةً، بقول أبي عبيدة، فقال: «قال أبو عبيدة: الرّس: الرّكي القديمة أو المعدن»^(٨٠).

- ترجيح رأي علي آخر، من ذلك احتجاجه بقول سيبويه، إذ قال: «فالوجه أن يكون الزائد في نحو (عَيْهَل) و(الإضخما) هو الثاني لما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال: أعطني أبيضه، يريدُ (أبيض) فتقل الضاد، فلولا أنه زاد ضاداً على الضاد التي هي حرف الإعراب لما ألحقها الهاء؛ لأن هذه الهاء لا تلحق حرف

(٧٨) المغرب: ق ١١١ و.

(٧٩) المغرب: ق ٨٤ ظ.

(٨٠) المغرب: ق ٥٨ و.

الإعراب، فحرف الإعراب إذا الضاد الأولى، والثانية هي الزائدة، وليست بحرف الإعراب الموجود في (أبيض)؛ فلذلك لحقته هاء بيان الحركة، قال أبو علي: وكان ينبغي ألا تُفتح ولا تحرك، فحركتها لذلك ضعيفة في القياس.

- قد يذكر القول ليقوي ما ذهب إليه، وممن احتج بأقوالهم في هذا السياق سيبويه والخليل وأبو علي الفارسي.

- قد يذكر رأي العالم لبيان مذهبه في المسألة المطروحة، وممن عرض أقوالهم في هذا السياق يونس، والكسائي، والفراء، وأبو علي الفارسي ومن ذلك قوله: «وإنما أشبعت فتحه لا غير وجعل ألف (معا) رويًا على مذهب يونس؛ لأنه يرى أن (معا) اسمٌ مقصورٌ بمنزلة (رحى) و(قنى) كذلك روينا عن قطرب عنه».

- لبيان رأي العالم وتوضيحه، وإبعاد الفهم الخاطئ لذلك القول إذ دافع عن سيبويه والأخفش وصوب قوليهما وخطأ المنتقدين، من ذلك قوله: «فأما قول سيبويه: هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار، فلم يقصر المجاري منها على الحركات فقط كما قصر العروضيون المجري في القافية على حركة حرف الروي دون سكونه، لكن عرض صاحب الكتاب في قوله: مجاري أواخر الكلم، أي: أحوال أواخر الكلم وأحكامها، والصور التي تتشكل لها، وإذا كانت أحوالاً أو أحكاماً فسكون الساكن حال له كما أن حركة المتحرك حال أيضاً له، فمن هنا سقط تعقب من تتبعه في هذا الموضع فقال كيف ذكر الوقف والسكون في المجاري، وإنما المجاري فيما ظنه الحركات؟ وسبب ذلك خفاء عرض صاحب الكتاب عليه، وكيف يجوز أن يسلب الظن على أقل أتباع سيبويه فيما يلطف عن هذا الجلي الواضح، فضلاً عنه نفسه فيه، أفتراه يريد الحركة ويذكر السكون، هذا غباوة ممن أوردها»^(٨١).

هذه مجمل الصور التي وردت فيها أقوال العلماء عند ابن جني في كتابه
المغرب، وكان أكثرهم حضوراً شيخه أبو علي الفارسي.

المبحث الخامس: شخصية المؤلف في كتابه

لابن جني شخصية علمية متميزة، ليس في هذا الكتاب فحسب؛ وإنما في جميع
كتبه، لذا نال مكانة علمية سامية بين العلماء على مرّ العصور، وشخصيته في هذا الكتاب
لا تقل أهمية عما هو عليه في سائر كتبه، ولا سيما المتميزة منها كالخصائص مثلاً، فقد
أبدى في هذا الكتاب آراء لم يسبق إليها، ولم يذكرها في مصنفاته الأخرى، كما أنه خالف
بعض العلماء فيما ذهبوا إليه، وصوّب آراء آخرين، ودافع عما كان يراه صواباً، ومنهجه
في ذلك أنه يعرض المسألة ويبيد رأي العلماء فيها، ثم بعد ذلك يقول رأيه، مصدراً إياه
بعبارة تدلّ على نسبة القول إليه، وذلك نحو قوله: «...ثم لا يمتنع عندي على قياس
مذهبهم في (جَلَل) وإن كان أصله ما ذكرنا، من أن يجوز اجتماعهما قافيتين، فلا يكون
إيطاء»^(٨٢). وقوله: « فلو جمع عندي جامع بين نحو (نَشْرُز، وَنُشْرُز) واعتبر هذا الموضوع
الذي ذكرت، وعلته على ما هو (جَهْدٌ، وَجُهْدٌ) كان أعذر منه في جمعه بين (ضَعْفٍ،
وَضُعْفٍ) و(جَهْدٍ، وَجُهْدٍ)»^(٨٣).

وقوله: « والعلة فيه عندي - وما علمتُ أحداً من أصحابنا ذكر هذا - أن
الألف لا بدّ أن يفتح ما قبلها ألبتة، وليست كذلك الواو والياء، بل يكون ما قبلهما
ساكناً كما قد يكون متحركاً غير مكسور كما يكون ما قبل الواو إذا كان متحركاً غير
مضموم، ».

(٨٢) المغرب: ق ٢ و.

(٨٣) المغرب: ق ٣ ظ.

وقوله: « ولكن الذي يُضعف عندي جواز التقييد في الطويل أنه وزنٌ كثيرُ الاستعمال، وكأنه أبو الأوزان وأولُّها، وإن لم يكثر التقييد فيه على سَعته وقوة تصرفه، على أن التقييد فيه شاذ، لا حكم له، ألا ترى أنه إنما جاء منه مقيداً قصيدة، أو قصيدتان»^(٨٤).

وهكذا يستمر في إبداء رأيه، وهو كثيراً ما يستعمل عبارة (عندي) بصيغة المفرد، واستعملها بصيغة الجمع مرتين، وقد يستعمل كلمة (أقول)، أو (نقول). ثم إن من معالم منهجه في هذا الباب أنه يؤيد رأيه بالدليل، ويعلل سبب اختياره هذا الرأي أو ذاك، وتفضيله على ما سواه.

المبحث السادس: قيمة الكتاب العلمية، وأثره فيمن بعده،

وفضله على ما سواه في بابه

أولاً: قيمته العلمية

لهذا الكتاب قيمة علمية كبيرة يستمدّها من جملة أمور نذكر منها:

- ١ - مكانة مؤلفه العلمية على امتداد العصور، فهو علم من أعلام اللغة العربية، ورائد من روادها، فأقواله وآراؤه حجة عند العلماء، كما هو معلوم.
- ٢ - طبيعة مادة الكتاب، فهو يعالج موضوعاً من موضوعات اللغة العربية المهمة، وهو علم القوافي، ذلك العلم الذي لا غنى عنه لرواد الشعر ونقادهم.
- ٣ - كونه يشرح كتاباً من أقدم الكتب التي وصلت إلينا في هذا الباب من العلم، وهو لعلم من أعلامه، ورائد من رواده، وهو الأخفش الأوسط، تلميذ الخليل مبتكر هذا العلم.

- ٤- كونه يشتمل على الأصول اللغوية التي اشتقت منها جميع مصطلحات علم القوافي، والأسباب التي دعت لتسميتها بذلك، وهو أمر لا نكاد نجده في غيره من كتب القوافي، ويتميز فيه هذا الكتاب بشكل واضح وجلي، وهو أمر سوف نجلّيه بشكل واضح في الفقرة اللاحقة إن شاء الله.
- ٥- اشتمال هذا الكتاب على آراء لغوية مهمة لمؤلفه لم يذكرها في غيره من الكتب، وقد صرح بذلك في بعض المواضع.
- ٦- اشتماله على بيان مفصل لبعض ما أشار إليه ابن جني من آراء لغوية في كتبه الأخرى، وقد أشرنا في فقرة توثيق العنوان إلى تلك الإحالات، وذكرنا أنه أحال إليه في كتاب واحد من كتبه وهو كتابه (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) تسع مرات، فضلاً عن كتبه الأخرى. وإن مما يمكن التمثيل به هنا قوله في كتابه (التمام في تفسير أشعار هذيل) «وذلك أن لام التعريف قد تمكنت الأدلة على كونها كالجُزء مما دخلت عليه فعرفته. وقد أوضحت الدلائل على ذلك في كتابي "سر الصناعة"، وفي كتابي الموسوم بـ "المعرب في شرح القوافي" عن أبي الحسن وغيرهما من كلامي»^(٨٥).
- ٧- يمكننا من خلال هذا الكتاب تصحيح بعض الأخطاء والأوهام التي وقعت في كتاب قوافي الأخفش، باعتباره نسخة ثانية موثقة له، ذلك لأن قوافي الأخفش قد حقق على نسخة فريدة.
- ٨- إثراء المكتبة العربية بكتاب قيم لعالم كبير من علماء اللغة.
- ٩- اعتماد كثير من أهل العلم عليه، ولا سيما المعجميون، والعروضيون، وسوف يأتي تفصيل ذلك في الفقرة اللاحقة إن شاء الله.

(٨٥) التمام ٤٣. وينظر: الصفحات ١٢٥، ١٨٦.

ثانياً: أثره فيمن بعده

تقدم القول في الفقرة السابقة أن الكثير من أهل العلم قد تأثروا بكتاب ابن جني هذا، فنقلوا عنه وأحالوا عليه، وقد وقفت على نقولات عنه في بعض المعاجم، وكتب العروض والقوافي.

أما على صعيد المعاجم فقد اعتمد عليه ابن سيده في كتابه (المحكم والمحيط الأعظم) اعتماداً كبيراً، إذ استوعب في كتابه ما يقرب من نصف كتاب ابن جني، ونقولاته نصية ومطولة قد تصل لأكثر من صفحتين من كتاب ابن جني في المادة الواحدة، ومنسوبة لابن جني^(٨٦)، ولاسيما في دلالات مصطلحات علم القوافي، وأسباب تسميتها واشتقاقها، لذا فقد اعتمدت على هذه النقولات في تحقيقي للكتاب، لتصويب بعض ما وقع فيه من أخطاء أو سقط، ولترميم بعض ما أصابه من خروم. وإن مما يمكن التمثيل به في هذا الموضوع قول ابن سيده في معنى (الحدو): « قال ابن جني: إذ كانت الدلالة قد قامت على أن أصل الردف إنما هو للألف ثم حملت الياء والواو فيه عليها وكانت الألف يعني المدة التي يردف بها لا تكون إلا تابعة للفتحة وصلة لها ومحتذاة على جنسها لزم من ذلك أن تسمى الحركة قبل الردف حذوا أي سبيل حرف الروي أن يحتذي الحركة قبله فتأتي الألف بعد الفتحة والياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة. قال ابن جني: ففي هذه السمة من الخليل رحمه الله دلالة على أن الردف بالواو والياء المفتوح ما قبلها لا تمكن له كتمكن ما تبع من الروي حركة ما قبله»^(٨٧).

(٨٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣٨٦/١، ٤٩٥/٣ (الحدو)، ٤٠٠/٤ (وجه)، ٤١٠/٨ (رسم)،

و ٧٤/١٠ (رجز) وغيرها.

(٨٧) المحكم والمحيط الأعظم: ٤٩٥/٣، مادة: حدو.

وقال أيضاً: « وقال ابن جنّي في كتابه الموسوم بالمعرب: وأنت تراهم قد استحدثوا في (خَبَله) من قوله:

لَمَّا رَأَيْتُ الدَّهْرَ جَمًّا خَبَلَهُو

حرف مدّ أنافوه على وزنِ البَيْتِ»^(٨٨).

واعتمد عليه أبو بكر الزبيدي في (تاج العروس)^(٨٩)، وابن منظور في لسان العرب^(٩٠).

وأما على صعيد كتب القوافي فقد اعتمد عليه جملة من العلماء منهم:

١- الخطيب التبريزي

يحيى بن علي بن محمد، ت ٥٠٢هـ، اعتمد عليه في كتابه (الكافي في العروض والقوافي) ولا سيما في أسباب تسمية مصطلحات القوافي، نقل منه نصوصاً تامةً، في أكثر من موضع من كتابه ولم يشر إليه إلا في موضع واحد، ومما نقله من غير إشارة إليه قوله: « والإقواء من قولك: قتلَ الفاتلُ الحبلَ فأقواه، إذا نَبَتْ قوَّةٌ من قواه، فلما خالفت القافية سائر القصيدة معها باختلاف حركات المجرى قيل: أقوى. أي: خالف بين قوافيه»^(٩١). وقوله: « والتحرير في البعير الأحرَد: هو الذي تنقبض إحدى يديه في السير، فلما جاء الشَّعرُ مخالفاً وبعُدَ عن النظائر سُمِّيَ ذلك العيبُ فيه تحريداً.»^(٩٢). ومما نقله عنه منسوباً إليه قوله: « قال أبو الفتح ابن جنّي: إنما سُمِّيَت كل قافية سليمة من الفساد تامة البناء نصباً، من قبيل أن ما كانت صورته التمام والاستقامة والوفور كذلك

(٨٨) المحكم والمحيط الأعظم: ٥١٧/١٠. مادة: نوف.

(٨٩) ينظر: تاج العروس ١٤١/٢٩ (زمل). ٥١٧/٢٥ (فنن).

(٩٠) ينظر: لسان العرب ١٠٣/١ (شئاً)، ١٤٣/١ (كفأ)، ٢٥٥/١ (جذب).. وغيرها.

(٩١) الكافي ١٦١.

(٩٢) الكافي ١٦٨.

فله الانتصاب والسّموم، وذلك ضد الطمأنينة والخشوع»^(٩٣). ومما نقله عنه أيضاً من غير نسبة سبب تسمية (المجرى، والنفاذ، والحذو)^(٩٤).

٢- ابن الدهان النحوي، سعيد بن المبارك بن علي، ت ٥٦٩ هـ .

اعتمد عليه في كتابه (الفصول في القوافي) فأفاد منه كثيراً في أسباب تسمية ألقاب القوافي، وحركاتها وعيوبها، ولم يذكر ابن جني أبداً، من ذلك قوله في (المتراكب): «وإنما سميت متراكباً لأنّ المتراكب يجيء بعضه فوق بعض، ولما كانت الثلاثة الأحرف المتحركات تتوالى، وفيها حركاتها، نُسبت القافية إلى التراكب، ولما كانت الكلفة بالثلاثة دون الكلفة بالأربعة اشتقّ لها هذا الاسم دون اسم الأولى، وذلك أنّ التكاوس الاضطراب والتشويه، وليس كذلك التراكب»^(٩٥). وكان مما قاله ابن جني تحت هذا العنوان: «الْمُتْرَاكِبُ: سُمي بذلك لتوالي ثلاث حركات في قافية، فكأن الحركات توالى فيها فركب بعضها بعضاً، ولما كانت ثلاث حركات دون أربع وكانت الكلفة في احتمالها دون الكلفة في تحمل الأربع اشتقّ لها اسماً دون المتكاوس، وذلك أن التراكب: مجيء الشيء بعضه على بعض دون اضطراب الكوس...»^(٩٦).

٣- الإربلي، أبو الحسن علي بن عثمان، ت ٦٧٠ هـ .

اعتمد عليه في كتابه (القوافي) ونسب القول لابن جني، بل صرح في بعض المواضع باسم الكتاب فقال في بعض المسائل: «لم يذكرها ابن جني في شرح قوافي الأخفض، ففي مسألة الأخفض إخلال وليست بشيء في الأصل»^(٩٧).

(٩٣) الكافي ١٦٨ .

(٩٤) ينظر: الكافي على الترتيب ١٥٧، ١٥٨ .

(٩٥) الفصول في القوافي ٤٤ .

(٩٦) المعرب: ق ٤٧ ظ

(٩٧) كتاب القوافي للإربلي ١٠٢ .

٤- جمال الدين الأسنوي، ت ٥٧٧٢ .

اعتمد عليه في كتابه (نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب)، ونسب القول إليه، فقال: «النفاذ: حركة هاء الوصل فتحة كانت أو ضمة أو كسرة... قال ابن جنبي: سمي بذلك لأنه أنفذ حركة هاء الوصل إلى الحرف الواقع بعدها»^(٩٨). وقال في موضع آخر: «وأما نحو العباس علماً، والعباس صفة فقال ابن جنبي: ليس إبطاء.»^(٩٩).

٥- بدر الدين الدماميني، ت ٨٢٧ .

اعتمد عليه في كتابه (العيون الغامزة على خبايا الرامزة) إذ ذكره إحدى عشرة مرة، من ذلك قوله: «قال ابن جنبي: سُمي بذلك من قولهم (رست الشيء) ابتدأته على خفاء، ومنه رسُّ الحمى ورسيها، وهو فترها وأول ما يوجد منها، ومنه الرسُّ للبرِّ القديمة، سميت بذلك لتقدمها، ولأنها أخفى آثار العمارة»^(١٠٠).

ثالثاً: فضل كتاب (المعرب) على ما سواه في بابه

يتميز كتاب المعرب على ما سواه من كتب القوافي بجملة أمور أهمها السعة والشمول، فهو أكبر كتاب في القوافي يصل إلينا حتى الآن، على الرغم مما اعتراه من النقص، فقد وصل إلينا منه (٦٦) ورقة، أي (١٧٢) صفحة، وفي كل صفحة منه (١٣) سطراً، كما تقدم، وهو بهذا يعد أضخم كتاب يصل إلينا.

ثم إنه يتميز على ما سواه بمادته اللغوية، وذلك لأن مؤلفه، من علماء اللغة المتميزين، لذا فقد حشد فيه مادة لغوية ثرة جذبت مؤلفي المعجمات، ومؤلفي كتب

(٩٨) نهاية الراغب ٣٥٩.

(٩٩) نهاية الراغب ٣٦٦، وينظر من الكتاب نفسه ص ٣٧٠.

(١٠٠) العيون الغامزة ٢٦٠. وفيه نقلات كثيرة تزيد عن صفحتين. ينظر الصفحات: ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٢،

القوافي على حدّ سواء، لتكون لهم منهلاً عذباً في بيان دلالة كثير من الألفاظ والمصطلحات العلمية، ومعرفة طرق اشتقاقها، وأسباب تسميتها، وقد بينا في الفقرة السابقة مدى اعتماد أولئك الكتّاب عليه، وأحسب أنه من المفيد هنا أن ننظر في مادة واحدة مما عالجها عشرة علماء من مؤلفي كتب القوافي، ثم ننظر فيما ذكره ابن جني في هذه المادة، لنرى ما بين تلك الكتب وبينه من فرق في طريقة العرض، ووفور المادة اللغوية، وإعمال الفكر، وسوف أعمد إلى اختيار مادة متوسطة من حيث الطول، لكي لا يطول بنا المقام في سردها، ولا سيما أننا سنعرضها في عشرة كتب، وقد وقع الاختيار على أوّل نوع من أنواع القوافي وهي (المتكاوس)، وسوف يكون عرضي لها نصاً من جميع الكتب، مرتبة حسب القدم، حتى يكون الحكم دقيقاً، ونبدأ بأول كتاب وصل إلينا في هذا الباب من العلم، وهو قوافي الأَخْفَش، ت ٢١٥ هـ، إذ ذكر تحت هذا العنوان ما نصه: « باب عدة القوافي، وهي ثلاثون قافية يجمعها خمسة أسماء: متكائوس، متراكب، متدارك، متواتر، مترادف، فللمتكاوس منها واحد وهي: كل قافية توالى فيها أربعة متحركات بين ساكنين، وذلك (فَعَلَّتُنْ) أربعة أحرف متحركة بين نونها ونون الجزء الذي قبلها»^(١٠١).

وقال ابن كيسان، ت ٢٩٩ هـ .

« وأما المتكاوس فلاحظ له في القوافي، ولكن المتدارك والمتراكب ربما خرجا إليه، وإنما يكون في جزء من أجزاء العروض، وذلك في (مُسْتَفْعَلُنْ) إذا زوحف بسببها فصارت (فَعَلَّلُنْ) فيقع بين الساكنين في القافية أربعة أحرف متحركة، وليس يكون بعد

(١٠١) كتاب القوافي للأخفش ١١.

هذا شيء يتتابع فيه من الحركات من أول البيت إلى آخر البيت والساكن الذي قبله، لأنه لا يجتمع في الشعر أكثر من أربع حركات»^(١٠٢).

وقال أحمد بن محمد العروضي، ت ٣٤٢ هـ، «القول في المتكاوس

اعلم أن المتكاوس هو كلّ قافية توالّت فيها أربع حركات بين ساكنين، وذلك أكثر ما يقع في الشعر من المتحركات، وهو جزء واحد وهو (فَعَلْتُنْ) يقع في ضروب الرجز وليس للمتكاوس غيره»^(١٠٣).

وقال أبو القاسم الرقي، ت ٤٥٠ هـ .

«والمتكاوس: أربع متحركات بين ساكنين، كقول الشاعر: قد جَبَرَ الدِّينَ الإِلَهَ فَجَبَّرَ»^(١٠٤).

وقال أبو يعلى التنوخي، عبد الباقي بن عبد الله، ت ٤٨٧ هـ .

«والقوافي على هذا تنقسم خمسة أضرب: فالأول: المتكاوس: وهو أن يجتمع أربعة حروف متحركات بعدها ساكن، كقول العجاج: قد جَبَرَ الدِّينَ الإِلَهَ فَجَبَّرَ. وكقوله: هلا سألتِ طللاً وَحَمَمًا. فقوله: (هُفَجَبَّرَ) هو القافية، وكذلك (وحمما)، وقيل: إنّ اشتقاق المتكاوس من قولك: تكاوس الشيء، إذا تراكم، فكأنّ الحركات لما تكاثرت فيه تراكمت، ولو قيل: إنه من (كاس البعير يكوس كوساً) إذا فقد إحدى قوائمه فحبا على ثلاث، لكان ذلك وجهاً، لأن الكوس أصله النقص، ذكر ذلك أبو إسحاق الزجاج، وغيره، وقيل: ذلك في الدّابة لنقص قوائمها، وأنشد:

فَظَلَّتْ تَكُوسُ زَمَانًا عَلَى ثَلَاثٍ وَكَانَ لَهَا أَرْبَعُ

(١٠٢) تلقيب القوافي لابن كيسان ٢٧٩.

(١٠٣) الجامع في العروض والقوافي ٢٦٤.

(١٠٤) كتاب القوافي لأبي القاسم الرقي ٦٥.

وهذه القافية قد دخلها النقصُ لأن أصلها (مستفعلن) بحذف ثانيه، وطوي بحذف رابعه، فبقي (مُتَعِلُنْ)، فنقل إلى (فَعِلْتُنْ) وهو المخبول، والغريزة تنفر منه، ولا يكون ذلك في شيء من ضروب العروض إلا فيما ضربه (مستفعلن) من البسيط، وهو الرابع من ضروبه، وفي جميع ضروب الرجز، خلا الضرب الثاني منه»^(١٠٥).

وقال ابن القطّاع الصقلي

جعفر بن علي السعدي، ت ٥١٥ هـ، : « فالمتكاوس ما كان في آخره فاصلة كبرى، وهي أربع حركات بعدها ساكن، كقول العجاج: قد جَبَرَ الدِّينَ الإلهُ فَجَبَّرَ. وهي من (كاس البعير، إذا مشى على ثلاث قوائم). »^(١٠٦).

وقال ابن الدّهان النحوي

سعيد بن المبارك، ت ٥٦٩ هـ، « فصل في المتكاوس: وهي كل قافية توالي فيها أربعة أحرف متحركات بين ساكنين، وهي قافية واحدة، نحو (فَعِلْتُنْ) مع الساكن الذي قبلها، نحو قوله: قد جَبَرَ الدِّينَ الإلهُ فَجَبَّرَ. فقوله: (هُفَجَبَّرَ) مع السَّاكِنِ قبل الهاء هو القافية. وإنما سُميت هذه القافية متكائوساً للاضطراب الذي فيها، من قولهم: كاست الناقة والدابة، إذا مشت على ثلاث قوائم.

وهذا الحدّ مضطرب في اللفظ؛ لأنه ليس لهم هذا الوزن في كلمة غير محذوفٍ منها حاجزٌ ساكنٌ، نحو (عَلْبِطٍ). »^(١٠٧).

وقال الإربلي، علي بن عثمان، ت ٦٧٠ هـ .

« المتكاوس وذلك أنه يقع بأربعة أحرفٍ متحركاتٍ وقبله حرف ساكن، وقبله حرف متحرك، وبعدها في آخر البيت حرف ساكن، مثاله: (لَنْ فَعِلْتُنْ) فإن (لن) هو

(١٠٥) كتاب القوائى للتنوحي ٢٨.

(١٠٦) الشافى فى علم القوائى ٣٩.

(١٠٧) الفصول فى القوائى ٤٢.

السبب الأخير من الجزء الذي قبل الضرب المخبول، وهو إما (مستفعلن) أو (فعلتن) كالضرب، ومثاله في اللفظ: (بي، لي، وْله) فهذه سبع كلمات، وقد يقع هذا الضرب من بعض كلمة وستّ كلمات، نحو (نِعْمَتِي لِي وَهْ) فبعض الكلمة (تاء) نعمتي، وبعدها الياء واللام والياء، والواو واللام والهاء»^(١٠٨).

وقال العنّابي الأندلسي أحمد بن محمد بن علي، ت ٧٧٦ هـ .

«المتكاوس: كل قافية توالّت فيها أربع حركات بين ساكنين، وذلك أكثر ما يجتمع في القافية من الحركات، ويكون ذلك في جزء واحد، وهو (فعلتن) بعد (مستفعلن) ويقع في ضروب الرجز، وليس للمتكاوس غيره، ومثاله نحو قول العجاج: قد جبر الدين الإله فَجَبْر. وإنما سُمّي متكاوساً للاضطراب ومخالفة المعتاد، ومنه كاست الدابة تكوس كوساً، إذا مشت على ثلاث قوائم، قال الشاعر:

فظلّت تكوسُ على أكرُعٍ ثلاث وكان لها أربعُ

والتكاوس: التزاحم، ومنه نخلٌ متكاوسٌ، إذا ركب بعضه بعضاً، فسميت القافية بذلك، لمخالفتها المعتاد ومباينتها الأصول، لأن أعدل الصيغ أن يكون المتحرك يتلوه الساكن، نحو (جعفر) ثم يلي هذا التأليف أن تجتمع حركتان بعدهما ساكن، نحو: نَعَم، ثم يلي هذا أن تجتمع ثلاث حركات، نحو (فَخِذْ) فهذا غاية احتمال توالي الحركات في كلمة واحدة، فأما توالي أربع متحركات فهو بعيد عن الأصول مرفوض، إلا أن يكون هناك حرف محذوف، كما قالوا في (عُلبط) و(دَلْمِص) و(جُنْدِل)»^(١٠٩).

هذا ما قاله نصاً تسعة علماء من مؤلفي كتب القوافي في بيان دلالة مصطلح (المتكاوس)، ثلاثة منهم من المتقدمين على ابن جني، والباقون من المتأخرين، والناظر

(١٠٨) كتاب القوافي للأربلي ٩٠.

(١٠٩) الوافي بمعرفة القوافي ٥٨.

في هذه النصوص جميعاً يلاحظ أن ستة منهم لم يكادوا أن يزيدوا على تعريف هذا النوع من القوافي، وكلامهم شبه مكرر، لاعتماد بعضهم على بعض، وهم: الأخفش، وابن كيسان، ومحمد بن أحمد العروضي، وأبو القاسم الرقي، وابن القطاع الصقلي، والإربلي.

أما الباقون وهم: أبو يعلى التنوخي، وابن الدهان، والعنابي الأندلسي، نجدهم قد توسعوا قليلاً فزادوا على التعريف سبب التسمية، وبعضهم أشار إلى اشتقاقها.

وإذا ما نظرنا فيما قاله ابن جني نجده قد زاد كثيراً عمّن تقدمه، وفتح باباً واسعاً لمن جاء بعده فصار كلامه مصدراً لهم فاعتمدوا عليه، وأخذوا عنه ولم يشيروا إليه، ولا سيما العنابي الأندلسي، في كتابه (الوافي بمعرفة القوافي)، ولإثبات ذلك لا بدّ من ذكر نصّ ابن جني في هذه المسألة، وإليك هو:

قال ابن جني، ت ٥٣٩٢ .، في كتابه (المُعَرَّب)

« المتكاوس: أصل تصريف (ك و س) للاضطراب ومخالفة المعتاد، من ذلك: كاست الدَّابَّةُ والنَّاقَةُ. إذا مَشَتْ على ثلاثِ قوائم، تكوس كَوساً. قال حاتم الطائي^(١١٠)، قرأته على أبي علي في نوادر أبي زيد:

وإِبلِي رَهْنٌ أَنْ يَكُوسَ كَرِيمُهَا عَقِيرًا أَمَامَ الْبَيْتِ حِينَ أُثِيرُهَا

أي: تُعَقِّرُ إحدى قوائم البعير، فيكوسُ على ثلاث.

وقال بعض جُرم:

هَلْ أَتْرُكُ الْبَكْرَةَ الْكَوْمَاءَ كَائِسَةً إِذَا تَلَاعَبَتِ النَّكْبَاءُ بِالْخَطَرِ

وقال آخر:

(١١٠) سبق تخريجه من الديوان.

فَظَلَّتْ تَكُوسُ عَلَى أَكْرُعٍ ثلاثٌ وكانَ لها أربَعُ

والتكّوس: التّراكم، من هذا، وبيتٌ متكاوسٌ: إذا ركبَ بعضُه بعضاً،
وكذلك النّخل. قال عطار بن قرآن، أحد بلعدوية.

٤٧/و / ودُونِي مَنْ نَجْرَانِ رُكْنٌ عَمَرْدٌ ومُعْتَلِجٌ مِنْ نَحْلِهِ مُتْكَاوسٌ

وكذلك جميع بابه يرجع إلى هذا.

فأما الكُوسى: للحزم والثبات؛ فليس من هذا اللفظ، ولا هذا المعنى، إنما هي
(فعلَى) من (الكُيس) قلبت ياءه واواً لسكونها، والضمة قبلها، ومن القلب الطوي،
وهذا كله يشهد بصحة القافية التي توالى فيها أربعة متحركات بين ساكنين، وذلك أنّ
أعدَلَ البنية والصيغة؛ أن يكون المتحرك، يتلوه الساكن، نحو (جَعْفَرٍ، وَسَلْهَبٍ،
وَدَخْرَجٍ، وَسَرْهَفٍ)؛ لكيلا تتوالى المتحركات، كما لا يجتمع الساكنان، ثم يلي هذا
التأليف أن يكون متحركان بعدهما ساكن، نحو (أَجَلٌ) و(نَعَمٌ)، وذلك أنّ الكلام
وضع على الإدراج، والحركة من أمارات الوصل، والسكون من أمارات الوقف،
فلما كان الأمر كذلك؛ لم يُنكر أنّ تكثر الحركة للسكون فتكون ضعيفة، ثم يلي هذا
أن يجتمع ثلاثة متحركات، نحو: (فَخَذِ) و(كَبِدٍ) و(جَمَلٍ) فهذا غاية احتمال توالي
الحركات في كلمة واحدة، لتوكيد الوصل، وإدراج الحروف فأما أن تتوالى أربعة
أحرف متحركات فإنه لبعده عن الأصول /٤٧ظ/، ومباينته لصور التعديل مرفوض
مهجور، إلا أن يكون هناك حرف محذوف صورته لو ظهر السكون، نحو (عَلِيطٍ)^(١١١)
و(عُكَمِسٍ)^(١١٢) و(دَلِمِصٍ)^(١١٣) و(هُدَيْدٍ)^(١١٤) و(حُزْحِزٍ) و(هَزْهَزٍ)^(١١٥) و(خُنْثِرٍ)^(١١٦)

(١١١) معناه: الضخم. ينظر: الصحاح: مادة (علبط).

(١١٢) يقال: مال عكس، أي: كثير. ينظر: المحيط في اللغة.

(١١٣) معناه: البراق اللامع.

(١١٤) معناه: اللبن الخائر جداً.

و(حَنْدِلٍ) و(ذَلْدَلٍ)^(١١٧) و(عَرَقُصَانٍ)^(١١٨)، و(عَبْقَرٍ)^(١١٩)، فَلَمَّا تَوَالَتْ فِي الْقَافِيَةِ أَرْبَعَةَ مَتَحَرَّكَاتٍ؛ تَبَايَنَتْ الْأَصُولُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرَهَا، لِأَسِيمَا وَآخِرِ الْبَيْتِ أَوْلَى بِالسُّكُونِ مِنْهُ بِالْحَرَكَةِ، سَمَاهَا الْمُتَكَوِّسُ لِأَنَّهَا (مُتَفَاعِلٌ) مِنْ كَاسٍ يَكُوْسُ إِذَا مَشَى عَلَى ثَلَاثٍ، وَذَلِكَ غَايَةُ الْاضْطِرَابِ وَالْبَعْدِ عَنِ الْإِعْتِدَالِ^(١٢٠).

مِمَّا تَقَدَّمَ نَلَاظِحُ أَنَّ ابْنَ جَنِي قَدْ بَدَأَ فِي بَيَانِ أَصْلِ مَادَّةِ (ك و س) وَدَلَالَتِهَا اللَّغَوِيَّةِ وَمَوَاضِعِ اسْتِعْمَالِهَا، مُسْتَنَدًا فِي كُلِّ مَا يَقْرُرُهُ إِلَى الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ، ثُمَّ يَقْرُرُ بَعْدَ ذَلِكَ صِحَّةَ هَذِهِ الْقَافِيَةِ إِلَّا أَنَّهَا مَعْلُولَةٌ، وَيَبِينُ أَعْدَلَ الصِّيغِ فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنْ حَيْثُ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ، وَهَذَا مِثَالٌ وَاحِدٌ يَبِينُ تَفُوقَ ابْنِ جَنِي عَلَى مَنْ سَبَقَهُ وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُ وَذَلِكَ فِي مِثَالٍ وَاحِدٍ فَقَطْ مِنْ كِتَابِهِ، فَكَيْفَ لَوْ مَضَيْنَا إِلَى مَا هُوَ أَعْبَدُ فِي هَذَا السِّيَاقِ، لَذَا أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَلِيِّ الْقَدِيرَ أَنْ يَيْسِرَ لِي إِخْرَاجَهُ إِلَى عَالَمِ النُّورِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَرْضِيهِ، لِيَقْفَ عَلَيْهِ الْمُهْتَمُونَ بِأَنْفُسِهِمْ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ سَيَجِدُونَ فِيهِ الْكَثِيرَ مِنَ الْمَوَادِّ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي لَمْ نَكْشِفْ عَنْهَا طَلِبًا لِلِاخْتِصَارِ وَالِإِيجَازِ.

= (١١٥) يُقَالُ: مَاءٌ هَزْهَزَ. أَي: كَثِيرٌ جَارٍ. يَنْظُرُ: الْمَحِيطُ فِي اللَّغَةِ: مَادَّةٌ (هز).

(١١٦) جَاءَ فِي الصَّحَاحِ مَادَّةُ (خنث): «الْحَنْثَرُ بِفَتْحِ الْخَاءِ وَالنُّونِ وَكَسْرِ الثَّاءِ: الشَّيْءُ الْحَسِيسُ يَبْقَى مِنْ مَتَاعِ الْقَوْمِ إِذَا تَحَمَّلُوا».

(١١٧) جَاءَ فِي الصَّحَاحِ مَادَّةُ (ذلدل): «ذَلْدَلٌ الْقَمِيصُ: مَا يَلْبَسُ الْأَرْضَ مِنْ أَسْفَلِهِ، الْوَاحِدُ ذُلْدَلٌ. قَالَ الرَّفْيَانُ:

مُشَمَّرًا قَدْ رَفَعَ الذَّلَاذِلَا، وَكَذَلِكَ ذَلْدَلُ الْقَمِيصِ، وَهُوَ قَصْرُ الذَّلَاذِلِ.».

(١١٨) قَالَ الْفَرَاءُ: الْعَرَقُصَانُ أَيُّ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ وَكَذَا الْعَرْتُنُّ، مَحْدُوفَانِ الْأَصْلُ عَرَقُصَانٌ وَعَرْتُنُّ، فَحَدَفُوا النَّوْنَ وَأَبَقُوا سَائِرَ الْحَرَكَاتِ، وَهُمَا تَبْتَانِ. (تاج العروس مادة: عرقص).

(١١٩) مَعْنَاهُ: الْبَرْدُ. يَنْظُرُ: الْمَحِيطُ فِي اللَّغَةِ: مَادَّةٌ: عَبْقَرُ.

(١٢٠) الْمَعْرَبُ ق ٤٧، و ٤٧ظ.

الخاتمة

وبعدَ هذه الجولة العلمية في هذا الأثر النادر والنفيس ، وهو كتاب (المعرب في تفسير قوافي أبي الحسن) لأبي الفتح عثمان بن جني ، ت ٣٩٢هـ ، أحسب أنه قد آن الأوان لتسجيل أبرز النتائج التي كشف عنها هذا البحث. وذلك على النحو الآتي :

- ١- لعل من أبرز نتائج هذا البحث ، هو الكشف عن أثر قيم من آثار ابن جني ، كان في عداد المفقودات إلى وقت قريب.
- ٢- م ، بفضل الله وتوفيقه ، توثيق نسبة المخطوط لابن جني ، من غير أن يكون هناك أدنى شك في ذلك.
- ٣- تم ، بفضل الله ، التوصل إلى اسم المخطوط الصحيح ، كما وسمه به مؤلفه ، على الرغم من خلو الكتاب من أية إشارة إلى ذلك ، كما تم ترتيب أوراقه على الرغم من عدم وجود أية إشارة تعين على ذلك.
- ٤- ومن نتائج هذا البحث أيضاً أنه كشف النقاب عن فحوى المخطوط المكتشف ، وما انطوت عليه دفتاه ، وبيّن مكانته العلمية بين كتب القوافي.
- ٥- بيّن هذا البحث أثر كتاب (المعرب) فيما جاء بعده من كتب القوافي ، ووقف على نقولات كثيرة منه ، بعضها منسوب إليه ، والآخر مهمل.
- ٦- بيّن هذا البحث أثر هذا الكتاب في المعاجم العربية ، ولا سيما المحكم والمحيط الأعظم ، والمخصص لابن سيده ، ولسان العرب لابن منظور وغيرهما.
- ٧- بين هذا البحث أنّ لابن جني آراء لغوية ذكرها في هذا الكتاب ، ولم يذكرها في غيره ، على الرغم من تفرد به.
- ٨- ومن نتائج هذا البحث أنه أشار إلى أن هذا المخطوط القيم توزعت أوراقه على أكثر من بلد ، وهو أمر لا يعرفه إلا بائعه ، والله أعلم ، ذلك لأنني أول من وقف

على أوراق منه، ثم وقفت بعد ذلك على الجزء الأكبر منه. وبقيت منه بقية، أسأل الله أن يوفقني للوقوف عليها، حتى يخرج الكتاب تاماً، سليماً، خالياً من العيوب، بإذن الله.

٩- هذا فضلاً عن كون هذه الدراسة هي أول دراسة تتناول هذا الكتاب، فيما أعلم.

وبهذا أمل أن أكون قد حققت جميع الأهداف التي من أجلها عُقد هذا البحث، على أتم وجه وأكمله. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المراجع

- [١] أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني، ت ٥٤٢ هـ، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- [٢] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: أبو البركات ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، ت ٥٧٧ هـ، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢ م.
- [٣] تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تحقيق: جماعة من المحققين، دار الهداية.
- [٤] تاريخ آداب العرب: مصطفى صادق الرافعي، ط ٣، القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م.

- [٥] *التذكرة الفخرية: الصحاح بهاء الدين المنشئ الإربلي*، ت ٦٩٢هـ، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- [٦] *تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها* : ابن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد النحوي، ت ٢٩٩هـ، ضمن كتاب (رسائل ونصوص في اللغة والأدب) تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- [٧] *التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سيعد السكري: ابن جني*، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ، تحقيق: الدكتور أحمد ناجي القيسي، والدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي، والدكتور أحمد مطلوب.
- [٨] *التنبية على شرح مشكلات الحماسة: ابن جني*، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ، تحقيق: الدكتور حسن محمود هندراوي، وزارة الأوقاف، الكويت، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- [٩] *الجامع في العروض والقوافي: أبو الحسن أحمد بن محمد العروض*، ت ٣٤٢هـ، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، وهلال ناجي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٦، ١٩٩٦م.
- [١٠] *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي*، ت ١٠٩٣هـ، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- [١١] *الخصائص: ابن جني*، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط ٢.

- [١٢] ديوان ابن مقلة. اعتمدت على نسخة المكتبة الشاملة الإلكترونية، ولم أستطع تحصيل نسخة أصلية.
- [١٣] ديوان البحثري، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، القاهرة ١٩٦٣ م.
- [١٤] ديوان جرير، تحقيق: نعمان طه، دار المعارف، مصر.
- [١٥] ديوان حاتم الطائي: شرحه وقدم له، أحمد رشاد، دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- [١٦] ديوان الخنساء، دار الأندلس، بيروت، ط ٩، ١٩٨٣ م.
- [١٧] ديوان ذي الرمة: عناية عبد الرحمن بصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٧ - ٢٠٠٦ م.
- [١٨] ديوان زهير: اعتنى به وشرحه، حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٠ م.
- [١٩] ديوان الشماخ: تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.
- [٢٠] ديوان العجاج (شرح الأصمعي): تحقيق: الدكتور عزة حسن، بيروت ١٩٧١.
- [٢١] ديوان النابغة الـ نديباني: اعتنى به: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- [٢٢] الزاهر في معاني كلمة مات الناس: أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم، ت ٣٢٨ هـ، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط ٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- [٢٣] الشافي في علم العروض والقوافي: ابن القطاع الصقلي، علي بن جعفر بن علي، ت ٥١٥ هـ، تحقيق: الدكتور صالح بن حسين العايد، دار إشبيليا، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

[٢٤] شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الأندلسي، ت ٦٧٢هـ، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

[٢٥] شرح مشكل الآثار: الطحاوي: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة، الأزدي، ت ٣٢١هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

[٢٦] شعب الإيمان: البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، ت ٤٥٨هـ، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف عليه مختار أحمد بدوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

[٢٧] الصحاح: الجوهري، إسماعيل بن حماد، ت ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، ١٩٥٦م.

[٢٨] العيون الغامزة على خبايا الرامزة: الدماميني، بدر الدين محمد بن عبد الله بن أبي بكر، ت ٨٢٧هـ، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

[٢٩] الفصول في القوافي: ابن الدهان، سعيد بن المبارك، ت ٥٦٩هـ، تحقيق: الدكتور صالح بن الحسين العايد، دار إشبيليا، ١٤١٧هـ - ١٩٩٨م.

[٣٠] الفهرست: ابن النديم، محمد بن إسحاق، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩٨ - ١٩٧٨م.

[٣١] فهرسة ابن خير الاشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر، ت ٥٧٥ هـ . .
تحقيق: محمد فؤاد من صور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،
١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.

[٣٢] الكافي في العروض والقوافي: الخطيب التبريزي، يحيى بن علي بن محمد، ت
٥٠٢ هـ، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧ م.
[٣٣] كتاب الجيم: أبو عمرو الشيباني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، راجعه محمد خلف
الله أحمد، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

[٣٤] كتاب القوافي: أبو القاسم الرقي، عبيد الله بن علي بن زُنين الرقي، ت
٤٥٠ هـ، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم عبد الله، دار الثقافة العربية، ١٤١٠ هـ -
١٩٩٠ م.

[٣٥] كتاب القوافي: أبو يعلى التنوخي، عبد الباقي بن عبد الله بن المحسن التنوخي،
ت بعد ٤٨٧ هـ، تحقيق: الدكتور عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي،
القاهرة، ١٩٧٥ م.

[٣٦] كتاب القوافي، الأخفش الأوسط، ت ٢١٥ هـ، سعيد بن مسعدة، تحقيق:
أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، ط ١، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

[٣٧] كتاب القوافي: الإربلي، أبو الحسن علي عثمان، ت ٦٧٠ هـ، تحقيق: عبد
المحسن فراج القحطاني، الشركة العربية للنشر، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

[٣٨] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد
الله كاتب جلبي القسطنطيني، ت ١٠٦٧ هـ . .، م صورة عن الأصل،
١٩٤١ م، دار إحياء التراث العربي.

[٣٩] لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، ط ١.

- [٤٠] المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، ت ٤٥٨هـ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- [٤١] المحيط في اللغة: الصاحب بن عباد، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٦م.
- [٤٢] المخصص في اللغة: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق: خلي بل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - - ١٩٩٦م.
- [٤٣] المستقصى في أمثال العرب: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، ت ٥٣٨هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.
- [٤٤] المعجم الأوسط: الطبراني، سليمان بن أحمد بن القاسم، ت ٣٦٠هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.
- [٤٥] المعجم الكبير: الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، ت ٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية.
- [٤٦] المعرب في تفسير قوافي أبي الحسن: ابن جني، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ، مخطوطة، مصورتي.
- [٤٧] نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب: الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي الشافعي، ت ٧٧٢هـ، تحقيق: الدكتور شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

- [٤٨] هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : إسماعيل بن محمد أمين بن م - ير
سليم الباباني البغدادي، ت ١٣٩٩ هـ .، دار إحياء التراث العربي بـ بيروت -
لبنان، مصورة عن وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١ .
- [٤٩] الوافي بمعرفة العروض والقوافي : العنابي، أحمد بن محمد بن علي، ت ٧٧٦ هـ،
تحقيق الدكتورة نجاة حسن عبد الله نولي، جامعة الإمام، ضمن سلسلة رسائل
جامعية. ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- [٥٠] الوافي في العروض والقوافي : الخطيب التبريزي، يحيى بن علي، ت ٥٠٢ هـ، دار
الفكر، دمشق، ط ٣، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

**Ibn Jinni's Book ALMU3RIB on Explaining Abi AlHassan's Rhymes:
A Methodologically Documented Study**

Dr Ammar Ameen Al-Dadoo

*Department of Arabic Language and Literature,
College of Arabic and Social Studies
Qassim University, KSA*

(Received 10/1/1433H; accepted for publication 21/2/1433H)

Abstract. This paper is a methodologically documented investigation of a preciously rare manuscript, which was presumed to have been lost, on which many scholars of Arabic literary tradition in general and Arabic linguistics in particular are eager to lay their hands. It tackles an important Arabic linguistics topic, rhymes. The title of the manuscript is ALMU3RIB on Explaining AlAkhfash's Rhymes by the linguist Abi AlFath Othman bin Jinni (died in 392 AH), in which he explains the first such book on Rhymes by AlAkhfash AlAwsat, Saeed bin Mas3ada (died in 215 AH). This book is considered one of the most precious, comprehensive and voluminous on rhymes as it had been a great resource for a great many others in linguistics and rhymes later. This paper sheds light on its contents and methodology in order to highlight its significance in linguistic and literary studies alike; it also compares it to similar other books on the same topic; it verifies the title of the book and its attribution to its author. Unearthing this manuscript is academically unprecedented in itself due to its scientific rank and status amongst specialists, let alone the current analysis thereof, which is the first such study about it.